كرّاسات المركز

سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي
والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة

الأستاذ الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح

النّظريّة الخليليّة الحديثة
-مفاهيمها الأساسيّة-

العدد الرّابع
2007

كرّاسات المركز

سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة بالجزائر

قسم اللّسانيات العربية والمعجميات والمصطلحات العربية وعلم الترجمة

فرقة النظريات اللّسانية والنظرية الخليلية الحديثة

1، شارع جمال الدّين الأفغاني. بوزريعة
ص.ب. 225 -الرّستميّة-16011. الجزائر
الهاتف : 021941088
الفاكس : 021793719
موقع المركز على شبكة الإنترنيت
http://www.crstdla.cdu.dz

المدير : رشيد بن مالك

تحرير العدد : عبد الرحمن الحاج صالح

إعداد : نوال بهلول وحفناوي بالي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدّمة

هذه بحوث ثلاثة تخص النظرية الخليلية الحديثة، وهي تسمية أطلقها بعض الإخوان من اللغويين من خارج الجزائر وهي تشرفنا. وقد تطرقنا فيها إلى أهم ما جاء في هذه النظرية من المفاهيم التي ترتكز عليها، النظرية منها والمنهجية.

ووُصفت بالحديثة لأنها تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا أدى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرابع كشروح كتاب سيبويه وغيرها، أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسُهيلي وعبد القاهر الجرجاني والرَضي الأستراباذي وغيرهم. واغلب ما تناولناه بالتحليل والتقويم هو ما ذكر من الأقوال العلمية للخليل بن أحمد في كتاب سيبويه (تفوق 600 قولا وتحليلا) وغيره. ولذلك نسبت النظرية إليه بالتغليب[1] وليس في ذلك أيَ تعسُف لأن المنحى الذي نحاه سيبويه وأكثر المفاهيم الجوهرية التي تعرَض لها في كتابه هي له. واكبر دليل على ذلك هو الصفة الرياضية التي يتصف

1. وفضل سيبويه (وشيوخه) عظيم جدا مع ذلك لأنه لم يكتف بتوضيح ما قاله شيوخه ولاسيما الخليل بل تجاوز ذلك بتوسيع ما سمعه من الخليل وبسطه وبإضافات جد مفيدة (وكذلك كان دور مثل الرماني وابن جني وغيرهما).

بها هذا المنحى. فالقياس في كتابه، هو كما سنراه، تكافؤ إجرائي في المجرى أو البنية بين العناصر لأكثر من مجموعة، واطّراد الباب هو في الحقيقة توافق أفراد هذه المجموعات في البنية لا في الصفات الخارجة عن البنية. وهذا تقتضيه اللغة، فاللغة كلها مجارٍ وبُنىً وليست فقط صفات مميزة ونظاماً من المتقابلات كما كان يزعم البنويون. وهذه هي ميزة القياس النحوي الأصيل، ويختلف عن قياس الفقهاء لأنه يخص اللغة ولأن الخليل تفطن إلى الفوارق التي يفترق فيها ميدان اللغة وميدان الفقه. ويختلف أيضا عن قياس أرسطو (السلوجسموس) اختلافا جذريا: فهذا يتمّ باندراج شيء في شيء (يندرج الحدّ الأوسط في الحدّ الأول وتندرج فيه النتيجة)، ويتم القياس النحوي بحمل شيء على شيء بجامع بينهما وليس هذا الحمل اندراجا بل تطبيقا رياضيا: مجموعة على مجموعة فيظهر بذلك التكافؤ بين المجموعتين في البنية.

إلا أن هذا النهج الذي سار عليه الخليل وأتباعه في استعماله للقياس لم يسر عليه كل من جاء بعدهم. فقد تأثر النحاة في القرن الثالث والقرن الرابع أولا بنوعين من الفلسفة: الأولى هي علم الكلام وهي فلسفة إسلامية محضة، والثانية هي الفلسفة اليونانية وخاصة المنطق الأرسطي. والفلسفة أيًا كانت تميل إلى التفكير التأملي، كما هو معروف، أكثر من ميلها إلى التفكير الإجرائي (تفكير يُبنى على التجربة والحصر والتحليل الرياضي). فحصل تخليط فظيع بين المفاهيم النحوية الأصيلة وبين مفاهيم المتكلمين والفلاسفة، وساعد على ذلك ترجمة المصطلحات اليونانيَة بمصطلحات النحو والفقه فاتخذ القياس

للسلوجسموس والمثال للشبيه وكذلك النظير (وهو في النحو المكافئ في البنية وهو مفهوم دقيق جدا). وتداخلت مفاهيم النحو والفقه وعلم الكلام واختلط هذا بهذا كالأصل والفرع الفقهيين. فللأصل في النحو معانٍ لا يوجد مثلها في غيره من العلوم الإسلامية منها السابق في المرتبة مثل المذكَر والمفرد والمكبّر أو المشتقّ منه أو المسموع المطّرد. فقد تعجّب بعض معاصرينا بقول النحاة: "قد يُحمل الأصل على الفرع" وسمّي هذا تناقضا! ولا يعلم أن المقصود هنا هو هذا السابق في المرتبة أو الاشتقاق وليس هو أصل الفقهاء الذي يقصد منه: النص الذي يقاس عليه وهو عند اتحاد العلة. وهذه العلة أيضا قد جزم بعضهم في زماننا أن علل النحاة هي علل أرسطو وهيهات أن يكُون الأمر هكذا. فالتخليط امتدّ واستمرّ إلى زماننا هذا بل وقد اتسعت رقعة انتشاره.

وقد انتبهت إلى هذا وأنا طالب علم ولاسيما تلك الفوارق القائمة بين النحاة الأولين وبين المتأخرين منهم وهي عميقة على الرغم من اتحاد المصطلحات في الغالب. فالمنحى ووجهة النظر ومناهج التحليل؛ كل هذا تغيّر تغيُرًا عميقًا. فالنظرة صارت تعليمية غالبًا. وأما ما أتوا به من تفاسير فكانت إما منقولة من القدماء ومشوّهة غالبا وإما جدالية وسكولاستيكية أو غير دقيقة. ولنأخذ كمثال لذلك تحديد ابن مالك لمفهوم الكلمة. قال : "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرًا أو منوي معه" (في أول كتاب التسهيل). وشرح ذلك احد الشراح[2] بقوله : "مما ليس بعض اسم كياء زيد وتاء مسلمة ولا بعض فعل كهمزة أعلم

---

2. هو ناظر الجيش (محمد بن يوسف وعنوان شرحه هو "تمهيد القواعد". توفي في 778هـ).

والف ضاربْ" (الورقة 18). فهذا بعيد عما تصوّره سيبويه. قال في باب "عدة ما يكون عليه الكلم" : "وأقل ما تكون الكلمة حرف واحد" (304/2). ومثل لذلك بحروف المعاني التي على حرف وعلامات الإضمار وغير ذلك، ثم ذكر الكلم التي تتألف من أكثر من حرف.

فمفهوم الاستقلال غير دقيق لأن كل لفظ دال (وهو المورفيم) إما أن يكون مبنيا مع غيره في بنية كلمة (كألف ضارب وميم مكتب) وهذا ليس بكلمة عند النحاة بل مكوّن لبنية كلمة، وإما أن يكون قابلا للانفصال التام (ينفرد في الكلام ككتاب ومنزل) أو الانفصال بالحذف والاستبدال (حروف المعاني والضمائر المتصلة)، وياء النسبة وتاء التأنيث هي كلمة مبنية مع الكلمة بناء غير لازم ويقول سيبويه أنها مضمومة وهي في الواقع كلمة لإمكانية حذفها مع بقاء الكلمة الأولى. فمقياس الكلمة الصوري هو إمكانية انفصالها لا غير.

وحدد الكلمة الكثير من النحاة بعد القرن السادس بمثل هذا الحد: "الكلمة هي اللفظة المفردة وإن شئت قلت الجزء المفرد" (المرتجل لابن الخشاب، 4-5). وجاء في المفصّل : "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد" (18/1). وقال آخرون : "الكلمة لفظ له دلالة مفردة (شرح المفصل لابن إياس، 3) أو "ما دل على معنى مفرد" (البدائع لابن قيم الجوزية، 171/1). فاما التحديد الأوّل فإن المحدّد لم يُدرك معنى الإفراد كما فهمه النحاة الأوّلون. فسيبويه يقول مثلا : "أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء" (241/1) و"لأنه لا يتكلم به مُفْردا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم..." (96) و"ممّا يدل على أن الـ مفصولة من

الرجل ولم يُبْنَ عليها" (64). فالذي يقصده سيبويه من الإفراد هو عدم البناء مع شيء آخر أو عدم الوصل مثل الإضافة والوصف ووصل أداة التعريف أو التنوين وغير ذلك. وهذا يخص اللفظ، أما "المعنى المفرد" فهو مفهوم استعاره ابن السراج من المنطق الأرسطي.

وهناك مفهوم هام جدا عند النحاة الأولين وهو "الموضع". وليس هو موقع الوحدة في مدرج الكلام بل هو "موضع في بنية". والدليل على ذلك هو إمكانية فراغه مما يدخل فيه كموضع الضمير المستتر وهو العلامة غير الظاهرة عند سيبويه وكذلك مثال الياء في قاضٍ لها موضع وهي غير موجودة فيه. وخلو الموضع هو من احدث المفاهيم العلمية في اللسانيات وسائر العلوم، ثم عدم تغيّره مع تغير ترتيب الكلام الملفوظ وذلك كموضع المفعول والحال وغيرهما فـ"رأيت زيدًا" و"زيدًا رأيت" لزيد فيهما موضع واحد. واهتمام النحاة بهذا المفهوم في التفسير العلمي كبير جدا. ولم يدرك معنى الموضع في انتظام الوحدات في الكلمة وفي الجملة أكثر المتأخرين. فقد قال سيبويه وشيوخه بأن رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم فاعترض عليه بأنه يرتفع في موضع لا يدخله الاسم ومثلوا لذلك بـ: "سيقوم وسوف يقوم" و"يقوم الزيدان". وأجابوا عن ذلك بأن في "سيقوم" السين والفعل كلاهما جميعا يقعان موقع الاسم لأن السين في موضع داخل وحدة فعلية لأنها جزء منه مثل الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه. ثم في "يقوم الزيدان" يقوم واقع موقع "(أ) قائم" الذي يعمل عمل فعله. وبهذا يتضح أن المعترضين لم يُدركوا أبدًا مغزى الموضع. وغير ذلك كثير.

والذي لاحظناه عند النحاة القدامى ليس فقط هذه الدقة في التحليل وعمقه -بالنسبة للمتأخرين- وفوق كل شيء ما اختصوا به دونهم بالعقل الخلاّق بل أيضا ما أظهروه من القدرة على وصف اللغة بتصوّر أصيل لم يسبقوا إليه أوّلا ولم نجد ما يقابله في اللسانيات الحديثة في الغالب وذلك مثل اكتشافهم لمستوى لغوي يأتي متوسطا بين الكلمة وبين الجملة وهو الذي سميناه بمستوى "اللفظة" (Lcxie) وأن هذه اللفظة هي وحدة قابلة للامتداد بالزيادة (الخاضعة لأصول معيّنة) وفوق كل هذا أن الوحدات اللغوية تحدّد بمجموعة من التحويلات تتصف بصفات خاصّة كمفهوم النظير وهو صفة التناظر وهذا المفهوم في النحو هو من مفاهيمه الأساسية. ولاحظنا أيضا أن الذي نسميه "وزن الكلمة" إذا أمعنا النظر فيه فهو من أعمق ما وصفوه (ولا يتفطن إلى ذلك الكثير من الناس لأنه أصبح مفهوما مدرسيا) وذلك لأنه تمثيل دقيق لبنية الكلمة العربية يتجاوز التحليل التقطيعي التسلسلي الذي يفضي إلى فرض مفهوم "المورفيم المتقطع" في اللسانيات الحديثة، وأكثر من هذا : فإن للجملة أيضا مثالا في النحو الخليلي وهو أكثر تجريدا من التحليل من المستوى العادي.

هذا ويحتاج الباحث، في نظرنا، لفهم أغراض النحاة الأولين -المبدعين حقا لهذه المفاهيم السابقة لأوانها- إلى أن يكون له علم بما جاءت به اللسانيات الحديثة بجميع مذاهبها ولا يقتصر على نظرية واحدة، وأن يكون له علم بكل ما وجهه اللسانيون الغربيون أنفسهم من انتقادات لمختلف هذه النظريات، وأن يتجرّد في الوقت نفسه من كل فكرة سابقة

إزاء التراث العلمي العربي وإزاء كل قديم عامة ولا يُسقط على هذا التراث مفاهيم اللسانيات، إنما الذي يجب أن يقوم به هو أن يتسلح بمنهجية البحث العلمي الحديثة ومفاهيم الابستمولوجية الحديثة. فإذا حاول أن يقوّم مفهوما قديما فبهذه المناهج العلمية الحديثة التي بنيت على التصفح لكل السياقات التي وردت فيها الكلمة التي يجهل غرض مستعملها في نص معين والاعتماد على ذلك وعدم الاكتفاء بما جاء عند الشراح.

هذا وقد استمرت البحوث في إطار هذه النظرية ونشرت عدة دراسات منذ ذلك الوقت في المجلات العلمية المتخصصة وخاصة بالعربية[3].

وأفضت هذه البحوث إلى النظرية التي سميت بالخليلية الحديثة وكانت موضوع رسالتنا لنيل دكتوراه الدولة، وقد صارت النظرية منذ ذلك الوقت العماد النظري اللغوي لعدة دراسات قام بها باحثون من مختلف الآفاق العلمية وخاصة من مركز البحوث لترقية اللغة العربية بالجزائر من مهندسين في الحاسوبيات وأساتذة في اللغة العربية والانكليزية وباحثين في أمراض الكلام وغيرهم. و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾. صدق الله العظيم.

---

3 وستصدر في كتاب في مجلدين بعنوان، "دراسات وبحوث في اللسانيات العربية" (في سنة 2007).

المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحاليّة في العالم العربي

المدرسة الخليليّة الحديثة

والدّراسات اللّسانية الحاليّة في العالم العربي*

مقدّمة

تعرّضنا في هذه الدراسة لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربية التي كانت أساساً لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه، ولا سيّما الخليل، وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن. ويبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النظرية العربية القديمة. فالبنوية تكتفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويّتها بصفاتها المميّزة لها عن جميع العناصر الأخرى، فالإطار المنطقي الأساسي هو ههنا التحديد بالجنس والفصل وما ينجرّ عن ذلك من اشتمال شيء على شيء. وهذا لا يكتفي به النحاة العرب لأنهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية : عامل + معمول أول ± معمول ثان ± مخصص،

---

*- بحث ألقي في ملتقى حول تطور اللسانيات في العالم العربي الذي نظمته اليونسكو في الرباط من 1-11 نيسان (افريل) 1987م.

فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلّها تجيء على هذه البنية العامة (وهي أعمّ وأكثرها تجريداً من فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر).

لقد اشتهر العالِم اللغوي الكبير الخليل بن أحمد الفراهيدي عند عامة الناس باختراعه للعَروض وكثيرا ما يُذكر في الكتب القديمة والحديثة بلقب "صاحب العروض". وهذا وإن كان اعترافاً له بهذا الفضل إلاّ أنه ظلم من بعض الجوانب، إذ يعرف الرجل المثقف أن الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللغة والدراسات اللغوية العربية خاصة. فنحن مدينون له بجزء كبير ممّا أثبته العلماء المسلمون في علم الأصوات والنظام الصوتي العربي، وكذلك الفكرة البديعة التي بُني عليها أول معجم أخرج للناس وهي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانها كما سنراه (وما يترتب عليها من المفاهيم الرياضية كمفهوم العاملي (Factorielle) وقسمة التركيب (Combinatoire)، ومفهوم الزمرة الدائرية وغير ذلك)، كما ندين له بالكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية، ولا ننس أيضا اختراعه للشكل وهو لا يزال مستعملا إلى يومنا هذا في الكتابة العربية.

هذا ومن الغريب جداً أن تكون هذه الأعمال التي لا تقلّ أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماماً عند أكثر الناس بل ومجهولة في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه

وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الخليلية[1]. وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللسانيات الغربية. وكانت النتيجة أن تكوّن مع مرور الزمان فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث يريد أن يواصل ما ابتداه الخليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات أي بعد التحليل النقدي الموضوعي لها، وبعد أن تبيّن لهم الأهمية العظمى التي تكتسيها هذه الأشياء لا سيّما في أيامنا هذه حيث ظهرت النظريات الكثيرة والمناهج العلمية الهامة لدراسة الظواهر اللغوية وقد بدات اللسانيات الغربية تنتشر دراستها شيئاً فشيئاً في البلدان العربية. فالغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النـزعة التي تصف نفسها بانها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن احمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة. هذا لبّ البحث، وسنحاول أيضا أن نصف باختصار بعض النزعات التي ظهرت في العالم العربي منذ عهد قريب حتى يمكن أن نحلّ النزعة المذكورة محلّها من النزعات الأخرى.

1- امّا ما اطلق عليها بالنظرية الخليلية الحديثة فهي نظرية على نظرية وتشرفت بعرضها لأول مرة عام 1979.

سبق أن قلنا بأنّ نظريات النحاة العرب الأوّلين تكتسي أهمية كبيرة جدا وهذا لا من حيث إنها ما تزال ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية، بل من حيث إنها يمكن أن تستغل مفاهيمها في الميدان التطبيقي كالعلاج الآلي للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي وعلاج المصابين بالحبسة وغير ذلك. وقد يبدو هذا الكلام غريباً خصوصاً لمن اقتنع بما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي أوكست كونت (Augustc Comtc) من أنّ عقل الإنسان وبالتالي التقدم العلمي والتقني للأمم إنما مرّ على أطوار ثلاثة : ديني، ثم ميتافيزقي، ثم إيجابي (أي علمي تجريبي)، والعهد الذي عاشه هذا الفيلسوف هو "العهد الإيجابي" فعلى هذا الأساس فكل من جاء قبله لا يمكن أن يكون علمياً. وهيهات أن يكون الأمر على هذه البساطة، فقد دلّ التنقيب التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أنّ الأمم قد تمرّ على طور كله اختراع واجتهاد خلاّق ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقّف لعدة قرون ويتقهقر. وقد يكتشف العالم في وقت ما أشياء ثم يختفي فيعود شعب آخر ويقوم علماؤه من جديد بنفس الاكتشاف وذلك كدوران الأرض حول الشمس وكالدورة الدموية وكالكثير من المفاهيم الرياضية التي وُجدت عند بعض الأمم قبل أن يثبتها من جديد العلماء الغربيون (انظر في ذلك ما كتبه رشدي راشد عن الرياضيات عند العرب). هذا فيما يخصّ العلوم عامة، أمّا العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا بدّ أن نقرّ أنّ هذه العلوم لم تبلغ عند الغربيين الآن ما بلغته العلوم الدقيقة وخصوصاً التكنولوجيا، ونستطيع أن نقول مثلا إنّ بعض

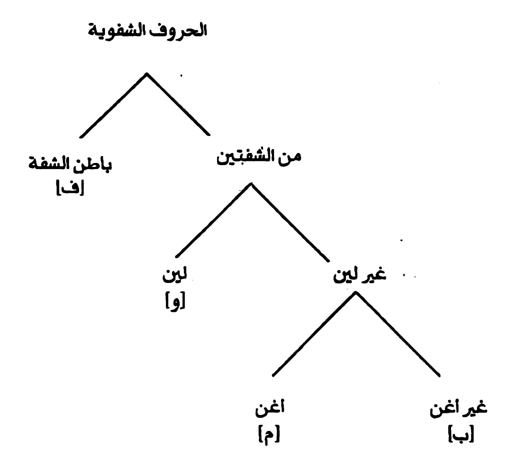
نظرياتها كالبنوية مثلا هي في الحقيقة -كما بيناه في مكان آخر- تنزع منزع الفلسفة الأرسطوطالسية دون ما شعور من أصحابها غالباً، وخاصة في التحليل الفونولوجي، فإنّ جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهويّة فيكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية، وهو أساس النظرة التشخيصية (réifiante) التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء كأشياء وكذوات حتى ولو كانت أحداثاً وهي نظرة تأملية محضة. وقد بُنِيت من الناحية المنطقية على مفهوم الاشتمال (أو الاندراج أو التضمن Inclusion) ولم تراعِ العلاقات الأخرى غير الاشتمال. ونمثل لذلك لما اشتهر عندهم من التحليل التقطيعي للكلام إلى وحدات يسمّونها بالفونيمات. فإنهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتحدد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً مفهوماً. وعند ذلك ينظرون هل يتغيّر المعنى (وهذا في مذهب الوظيفيين)، فإذا تغيَّر المعنى حكموا على القطعة بأنها تحصيل (actualisation) لفونيم مُعَيَّن يدخل في النظام الفونولوجي للغة المعنية، وإلاّ فهو مجرد وجه من وجوه الأداء (variante). وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي ليس غير. ويزعمون أنّ هذا النظام السكوني من المتقابلات هو "بنية اللغة" (في المثال السابق: في مستوى الأصوات). وقد حاول غير الوظيفيين أن يستغنوا عن مقياس المعنى بحصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية (مذهب الاستغراق الأمريكي) وبذلك كان اهتمامهم موجهاً أكثر إلى القرائن اللفظية (ما يجري في

مدرج الكلام أي المحور التركيبي (Axe syntagmatique). فهذا وإن كان قريباً من التصوّر العربي الذي بُني على ما كانوا يسمّونه "بقسمة التركيب" (Combinatoire) أو "قسمة المواقع" (الرماني، شرح الكتاب) فإنه لم يخرجهم أبداً من النزعة التشخيصية الساذجة أي تلك التي تشخص الوحدات بإدراجها في أجناس متداخلة بعضها في بعض، لأنهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها. ومثل هذا العمل التحليلي التشخيصي يجرونه على مستوى الدّوال (الوحدات الدالة أو المورفيمات)، فههنا أيضاً يُقطّعون الكلام إلى أصغر أجزائه ممّا يدلّ على معنى بالطريقة نفسها. وقد حاول الوظيفيون أن يصنّفوا المورفيمات أي الدوال إلى أصناف ثم بحثوا عن كيفية تركيب كلّ صنف منها. وكذلك فعل الاستغراقيون.

فكل هذا صادر عن النظرة المشار اليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلاّ النوع الاندراجي (الاشتمالي). وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلاّ التحديد بالجنس والفصل (ارسطو)، وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء. وقد وُفّق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده للبنوية بأنها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية إلاّ أن هذا اللغوي لم ينتبه إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالفكر الفلسفي اليوناني، وأحسن دليل على ما نقول هو أنّ اللغوي الفرنسي جان كنتينو (J. Cantineau) استطاع أن يحصر العلاقات التي بنيت عليها الفونولوجية في الاندراج أو الاشتمال (inclusion) ثم التقاطع (intersection) ثم التباين (exclusion). فالشيء حسب هذه النظرة إمّا داخل في جنس، وإما مشترك بين جنسين أو أكثر، وإما خارج عنه. فهذا دليل واضح على أنّ

التحليل البنوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنه لا يتعدى التحليل التصنيفي ومثال ذلك في الفونولوجية : جنس الحروف الشفوية العربية :

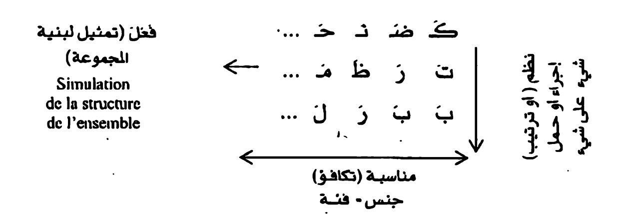
[(ب / م)/ و]/ ف وبالتمثيل الشجَري :



أمّا في مستوى تراكيب الكلام فقد صاغ تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية وتظهر على صورة شجرة أيضاً تمثل فروعها انتماء الجزء (= اندراجه بالتالي) إلى ما فوقه، ولم يرد بذلك أن يبيّن أن البنوية اندراجية في جوهرها، بل الذي أراده هو أن يبيّن فقط أنّ هذا التناول أو المنحى (approche) غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن أن تلتبس في ظاهر اللفظ (وذلك كالتراكيب التي تحتمل أكثر من معنى).

وكان فضل المدرسة التوليدية التحويلية أن أدخلت في التحليل مفهوم التحويل وبذلك وسّعت النظرة الأولى بأن جعلت بين كل شجرة علاقة غير اندراجية بل مباشرة، إلاّ أنها لم تهتم إلاّ بنوع واحد من التحويلات وهي التحويلات التقديرية كما سنراه.

أمّا النحو العربي الخليلي فهو لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل[2] (أي باكتشاف الصفات المميّزة (Traits pertinents)) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر ؛ فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلاّ مجرّد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا. وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة :



2- Définition par le genre et la différence spécifique.

فالجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل البنية التي تجمعها، ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كل جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كل جزء في موضعه. فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في الوقت نفسه بالمحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم. فالفئة (= la classe) عندهم ليست أبدا بسيطة أي مبنية على الكيف (= qualitatif) تحدّدها صفة مميّزة فقط بل في الوقت نفسه على الكيف والكم، والكم هنا هو العدّة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه[3].

وما دمنا بصدد الكلام عن صيغ الكلم فإننا نعتقد أنّ النزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبدا أن تحلّل بكيفية مرضية وعلمية الكلم العربية، بل والكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات كالإنكليزية والألمانية، إذ ليست كل اللغات بُنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى. فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القطع إطلاقا. وإذا حاول البنوي أن يسلّط تحليله التقطيعي على كلمة مثل "أصحاب" فإنه سيتعسّف عندما يحاول أن يجد أيّ قطعة فيها تدلّ على الجمع! وهذا لأنّ مفهوم المجموعة[4] ذات الترتيب تنقصهم وكذا مفهوم الموضع كما يتصوّره العلماء العرب. وسيظهر كل هذا جيّدا فيما يلي.

---

3. قارن بما قاله الرّضي الاستراباذي عن الصيغة : "المراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه" (شرح الشافية، 1/ 2).

4. كمفهوم رياضي = Ensemble/ Set.

وخلاصة القول ههنا هو أنّ النحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية، وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب فقط بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل.

أمّا البحث اللغوي فينبغي، كما يقولون، أن لا يتصف بالمعيارية، اي أن لا يُفضّل اللغوي لهجة على أخرى أو كيفية في الأداء على أخرى لسبب من الأسباب (غير العلمية)، بل يجب أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ما ورد في مدوّنته وإلا فإنه سيهدر الكثير مما هو موجود ويفرض ما يستحسنه، فيكون له بذلك موقف ذاتي بعيد عن العلم. فهذا ظاهره صواب، إلا أنه لا يراعي أصحابه الكثير مما تتصف به اللغات البشرية. فالنحاة العرب الأوّلون قد التجؤوا هم أيضاً إلى السماع ودوّنوا كلام العرب وربّما يقول قائل إنهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سمّوه بالفصحى وتركوا غيره. نعم هناك أسباب دينية اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن وهي خارجة عن العلم لأنها دوافع ولكل حركة علمية وغيرها دوافع. أمّا أن يقول بأنهم وقفوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا، لأن العلم لا يتحدّد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية[5] بل بمقياسين اثنين وهما : المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى. فكلما دقّت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن

---

5. فالنظريات الفيزيائية كثيرا ما ظهرت بفضل الحوافز الاجتماعية السياسية وغيرها وليس فقط بسبب الحب الخالص للعلم وحده.

أسرار الظواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنها علمية. ثم زد على ذلك أنّ للغة كياناً ويتمثل في نظام صوتي خاصّ ومفردات وتراكيب ذات أبنية خاصة، فإذا تغيّرت في هيكلها صارت لغة أخرى. فإذا عمد اللغوي إلى الوصف للغة من اللغات فلا يصح أن يصف هذا الكلام أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية إلاّ إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها، أي لمواضعات أصحابها، فالمعيار ههنا هو نفسه ظاهرة ويجب أن لا يهدر كظاهرة.

فالمسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر، فهذا لم يحصل أبداً عند العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب (= الذين لم تتغيّر لغتهم بالنسبة لما كانت عليه قبل الفتوحات). وقد قال سيبويه بهذا الصدد : "إستحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجره كما أجروه" (الكتاب، 252/I) كما قال الخليل : "كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تامًا لم تحدث فيه شيئا فهو على القياس" (الكتاب، 69/I). ففي داخل المجموعة من الناطقين الذين لم تصر لغتهم لغة أخرى فإن المقياس الوحيد في تفضيل كيفية على أخرى هو استحسان جمهور الناطقين أنفسهم. أمّا الكيفية الصادرة عن القليل منهم فكان يُحفظ ذلك ويُدوَّن ويُنبَّه على قِلّته واجتناب أكثر العرب له.

وهذا الذي قلناه يترتب عليه شيء قد تجاهله الوصفيون وهو أنّ اللغة ليست فقط نظاماً من الأدلة المسموعة بل هي، زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يعثر لسانه). وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوربي التقليدي

واللسانيات البنوية، إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنها تفرض، في نظرها، معيارًا معيناً. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النزعة، إذ كيف يهدر اهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصنل بها نظام اللغة[6]. وهذا موقف الإيجابيين من الظاهرية اللغوية الغربية التي لا ترى في اللغة إلا ما يُسمَع ثم ما يتسق ويتقابل في داخل التسلسل الكلامي ولا تلتفت أبدا إلى تصرف المتكلم في اللغة في دورة التخاطب وفي أحوال معيّنة فاخرجوا بذلك الذات (le sujet) وهو المتكلم ناسين انّ اللسان هو شيء (un objet) وافعال أيضا تسلّط على هذا الشيء.

امّا فيما يخص نظرية تشومسكي[7] فلا بدّ أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات، كما لا بدّ أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى انه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية وذلك من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على استاذه روزنتال، وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطّن إلى اهمّيتها لا كمجرّد قاعدة تفرض معياراً من

6- امّا قولهم بان هذا يخص المتخصص في علم النفس وغيره من العلوم الإنسانية فلا يثبت على دليل وهو تضييق لمجال اللسانيات لا معنى له.

7- ومثلها كل النظريات التي جاءت كرد فعل او مغايرة تماما للبنوية كنظرية شوميان في الاتحاد السوفياتي وكل المدارس التي وسّعت مجال البحث اللساني فاهتمّت أيضا بنظرية الخطاب واحوال الحديث (Théorie de l'énonciation) وتجاوزت كذلك الوصف الساذج للنظام التقابلي للغة.

لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ. ولا بدّ في حالة عدم وجود الأصل في ظاهر الكلام من تقديره (إذا كان اللفظ الواحد لمعنيين بسبب حادث صوتيّ مثلا كلمة "مختار" وله اصلان *مختيِر و*مختيَر ولم يُستعملا). وقد يحتاج ذلك إلى أكثر من عملية تحويلية[9]. وقد بَنَوا على ذلك ما سمّوه بمسائل التصريف (في مستوى الكلام) وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه اي على اصله فكلّما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يزعمه اتباع تشومسكي حين عمّموا (في نهاية الستينيات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة. ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي (Generative Semantics).

إلاّ أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمّموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصولاً وفروعاً. وههنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي (Théorie standard) والنحو العربي : فالتحويل عند النحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه

---

9. انظر أيضا ابن جني في الخصائص (III/ 5) ؛ باب في حفظ المراتب. وقد يخلط بعض المحدثين فيعتقدون ان النحاة العرب قد حاولوا تفسير هذه الظواهر من الناحية التاريخية عند حكمهم على الاسم مثلا بانه اصل والفعل فرع فقد نبهوا هم انفسهم على ان ذلك ليس غرضهم. انظر ما قاله ابن جني في الخصائص (I/ 256) ؛ باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا.

"البنى التركيبية" (Syntactic Structures) وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات اخرى تعتبر ابسط منها وبالتالي أصولاً لها كالجملة المبنية للفاعل فهي أصل للمبنية للمفعول وتعتبر نواة (Kernel) اي منطلقا للتفريع. فكل هذا اختفى في النظرية النمطية.
والأصل عند العرب هو "ما يبنى عليه ولم يبن على غيره" وهو ايضا ما يستقل بنفسه -أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده- ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية marque zéro على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة). والفرع هو الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل. فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد، ولا بدّ من التنبيه ان التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع وهو عند النحاة: "ردّ الشيء إلى أصله". فالتحويل على هذا تناظري فهو تطبيق او مقابلة بالنظير[10] (Bijcction) لمجموعة من العناصر على مجموعة اخرى في اصطلاح الرياضيات. وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو "إجراء او حمل الشيء على شيء" الذي سبق أن ذكرناه. وسنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكون دائما ما يسمّى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة (Groupe).

10. وهذه المقابلة غير التقابل المبني على اختلاف الهوية الذي عرفت به البنوية لأن التقابل هنا تقابل نظيري يحدث خارج الفئة اي حاصل بين فئة واخرى وفي فئة اوسع منهما.

اعتمد العلماء العرب -وزعيمهم في ذلك الخليل- على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة، وأهمها هي :

- مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.
- مفهوم الانفراد في التحليل من هذا المفهوم.
- مفهوما الموضع والعلامة العدمية.
- مفهوما اللفظة والعامل.

1- الاستقامة وما إليها

يقول سيبويه في أول كتابه : "فمنه [أي الكلام] مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب" (الكتاب، 2/I). ويقول أيضا : "وأمّا المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: اتيتك غدا ... وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدا رأيت ..." (المصدر نفسه).

فسيبويه على إثر الخليل هو أوّل من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ : المستقيم الحسن أو القبيح، والسلامة الخاصة بالمعنى : المستقيم/ المحال. ثم ميّز أيضًا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم) : مستقيم/ حسن. فعلى هذا يكون

التمييز بهذه الكيفية :

- مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح = خارج عن القياس وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.
- محال = قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى[11].

ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى. وأعني بذلك أنّ اللفظ إذا حدّد أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique) لا غير، أمّا إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي (sémiologico-grammatical). والتخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا، وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه "ما دلّ على حدث وزمان" فهذا تحديد على المعنى فهو جيّد ولكنه من وجهة نظر المعنى. أمّا التحديد على اللفظ فهو "ما تدخل عليه من زوائد معيّنة كـ قد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغه". وقد بنى على ذلك النحاة أنّ اللفظ هو الأوّل لأنه هو المتبادر إلى الذهن أوّلا ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أنّ الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبنى عليه).

---

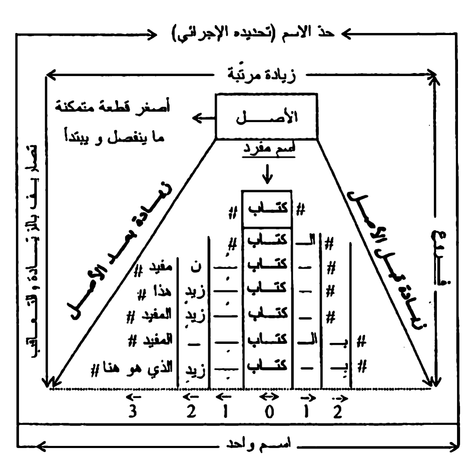
11. واطلق عليه السيرافي في شرحه للكتاب ، مستقيم محال.

2- الانفراد وحدّ اللفظة

يقول الخليل بلسان تلميذه "إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدأ لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء" (الكتاب، II/304). الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي "ينفصل ويبتدأ" (المصدر نفسه، I/96). وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرّع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من اقل ما ينطق به ممّا ينفصل ويبتدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته، ولهذا سمّى النحاة الأوّلون هذه النواة بالاسم المفرد و"ما بمنزلة الاسم المفرد" وأطلق عليها ابن يعيش والرّضي اسم "اللفظة" (وترجمناها ب Lexie).

فالانفصال والابتداء يمكّن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أوّلاً ولا يحتاج إلى أن يفترض أيّ افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. ولا بدّ من الملاحظة أنّ هذا المنطلق هو في الوقت نفسه وحدة لفظية (Unité Sémiologique) لا يحدّدها إلاّ ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء، ووحدة إفادية (Unité communicationnelle) لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشفت في الكلام الحقيقي). وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة.

أمّا كيفية التفريع من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها ممّا هو أوسع منها أنّ بعض هذه النوى تقبل الزيادة يميناً ويساراً دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها "لفظة"، وهي القطعة التي لايمكن أن تنفرد فيها أجزاؤها. وسمّوا هذه القابلية (للزيادة) "بالتمكّن". ولاحظوا ايضا أن لهذا التمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرّف وهو المتمكن الأمكن، ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكّن غير الأمكن، ثم المبني فهو غير المتمكّن ولا أمكن[12]. وهكذا يمكننا نحن أن نبني انطلاقاً من هذه المفاهيم وهذا التصوّر المثال والحد (modèle) الذي يتحدّد به الاسم لفظياً ليس إلاّ :



12- هذه ألقاب وضعها المتأخرون ولكن على أساس التمكّن.

يُلاحَظ في هذا المثال المحدّد للاسم (او المولّد) انّ كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنفرد أوّلاً ومتفرّعة عليها بالزّيادة ثانياً. فامّا التساوي فهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء. وامّا التفريع فهو نفس التحويل الذي تكلمنا عنه قبل. والفرق بين هذا التحويل وغيره ممّا يوجد عند البنويين هو انّ الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدّد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون ان تتجاوز حدّ اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدّد الوحدات في النظرية الخليلية ولا تحتاج إلى التحليل إلى "المكوّنات القريبة" الذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة. ثم إنّ هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axc syntagmatiquc) ومحور الاستبدالات ولا تنظر إلى كل واحد منها على حدة بل تجعل كل واحد منها تابعا للآخر، بحيث تنظر إليهما معا أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعياً الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلنا من الأصل إلى الفروع والعكس. فكل هذا يكوّن مجموعة ذات بنية تسمّى بالاصطلاح الرياضي بالزمرة (structure de groupe). وهو أمر خطير جداً إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحاسبات الإلكترونية في علاج النصوص.

كما أنّ الكلمة تحدّد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المثل. والكلمة عند النحاة الأوّلين هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه "اللفظة"، وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيماً أي أقلّ ما ينطق به ممّا يدل على معنى، لأنه لا بدّ من التمييز بين العنصر

الدال الذي يُمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها وذلك كالتاء في "افتعل" وحروف المضارعة فهذه مورفيمات ولكنها ليست كَلِمًا لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكونات الكلمة وليست من مكونات اللفظة وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكَلِمْ.

3- الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة

وعلى هذا الأساس فإنّ المواضع التي تحتلّها الكلم هي خانات تحدّد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى). وإذا أردنا أن نعبّر عن هذا باصطلاح الرياضيات فيمكن أن نقول بأنّ ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولّد للفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة.

وقد تحصّل اللغوي على المثال المولّد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير Bijcction = Mise en correspondancc biunivoque) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر). ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة. ولهذه العملية عكسها وهو "رد الشيء إلى أصله" على حد تعبير النحاة. وبهذه العمليات يتحدّد موضع كل عنصر في داخل المثال كما سبق أن قلنا. ولا بدّ من الإشارة أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة لأنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه هو شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهمّ صفة يتصف بها التحويل الخليلي).

ويعبّر عن هذا النحاة بأنّ هذه الزوائد "تدخل وتخرج" وهو ما يتصف به الإدراج الذي يتم "بالوصل" (simple concaténation) وليس كالإدراج الذي يحصل "بالبناء" (Intégration structurante). فالوصل يحصل في داخل اللفظة أمّا البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النواة التركيبية كما سنراه).

ثم إن خلوّ الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو "الخلو من العلامة" أو "تركها" (الكتاب، 7/I و340) وهو ما نسمّيه نحن بالعلامة العدمية (Expression zéro) وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر. وذلك كجميع العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكّر والمكبّر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغّر) وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المفهوم وإن كان موجوداً في اللسانيات الحديثة إلا أنه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب إذ يجب أن يكون مرتبطاً بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرض وطول أي في البنية التي سُميت بالمثال (schème générateur).

4- مفهوم العامل

ليست "اللفظة" الوحدة الصغرى التي يتركّب منها مستوى التراكيب (niveau syntaxique) لأنّ لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريداً. وههنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية ، يحملون مثلا أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث

عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه). فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغيّر اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكّم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب). فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكوّن أيضا من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية) وذلك مثل :

Ø	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيداً	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمْرًا	زيداً	قائماً
1	2	3

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيباً وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمّي "عاملا". ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يُقدَّم على عامله فهو عند سيبويه "المعمول الأول" (م$_1$). ويكوّن إذن مع عامله "زوجا مرتبا" (couple ordonné). أمّا المعمول الثاني (م$_2$) فقد يتقدّم على كل العناصر اللهمّ إلا في حالة جمود العامل (مثل "إن")[13]. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه بـ Ø) وهو الذي يسمّونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم).

13. إلا إذا كان ظرفا مثل: إن في الدار زيدا.

هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكوّن من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال، واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب، وأن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أن موضع م$_1$ وم$_2$ يمكن أيضا أن تحتلّهما كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل :

∅	أن تصوموا	خيرٌ لكم
رايـ	تُ	زيداً
رايـ	ـتـ	ـك[14]

فيتبيّن بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصّة مجرّدة. كما أنّ هناك عناصر أخرى "تدخل وتخرج" (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصّصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه : خ). ويمكن أن نمثّل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصّيغة :

بناء وصل

خ ± [(ع ← م$_1$) ± م$_2$]

14. هذه العبارة هي تركيب من وجه ولفظة من وجه آخر.

فكما نرى فليس هذا المستوى ناتجاً عن قسمة تركيبية لما تحته.
ثم ينطلق النحاة من جديد من هذه الصيَغ الأصلية للنظر في ظاهرة التداخل(Emboîtements أو enchâssements)ويسمّونه بالتكرار أو الإطالة (Récursivité). وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جدا. ولا يمكن ان نتطرّق هنا إلى هذا لضيق المجال ونكتفي بمثال واحد يخصّ تداخل [(ع ← $م_1$)، $م_2$] في نفسها واندراجها في موضع م وفي موضع خ ايضا.

ويوجد مستوى تركيبي آخر اعلى من هذا وهو مستوى "التصدير" وما فوق العامل. فإنّ هناك ادوات تدخل على (ع، م، خ) ويعني هذا أنّ هناك موضعاً آخر يتجاوز هذه المواضع، وقد لاحظوا أنّ لهذه المواضع الصدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المسمّاة بحروف الابتداء) عوامل توجد في مستوى أعلى، إذ إنها تتحكم في كل ما يوجد تحتها. ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه. ومن ذلك ادوات الاستفهام في مقابل الصفر كعلامات للإثبات وأدوات التوكيد. ثم في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط. والغريب أنّ بعض هذه الأدوات قد تغطّي أكثر من موضع وذلك مثل "هل" لأنها لا يمكن ان تقوم مقام أختها همزة الاستفهام في عبارة مثل "ألم يخرج؟" (راجع للمزيد من الفائدة كتابنا "علم اللسان العربي وعلم اللسان العام").

كل هذا الذي رأيناه هو "تحليل على اللفظ"، وأما مجال المعنى فيعتقد الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى اصول وفروع. فأمّا الأصول فهي التي تتحدّد بدلالة اللفظ ليس إلاّ، وهي من معطيات المواضعة (données sémiologiques) الخاصّة بلغة من اللغات في زمان معيّن من تطوّرها. أما

الفروع فهي المعاني التي تتحدد بدلالة غير لفظية : دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما، وهي تتفرع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو البلاغة (كعلم المعاني وهو : "تتبّع خواص التراكيب في الإفادة"، وكعلم البيان وهو : "إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة" على حد تحديد القدامى). فالبلاغة في مظهرها الأوّل أي كعلم للمعاني هي امتداد لعلم النحو لأنها تنظر في كيفية استعمال الفرد "لمعاني النحو"، وهي المعاني التي تدل عليها كل الوجوه التي يقتضيها النحو، أمّا في مظهرها الثاني أي كعلم للبيان (كمصطلح) فهي تنظر في التحويلات التي تربط بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود وهي من جنس العمليات المنطقية (المنطق الطبيعي لا المنطق الصوري).

هذا وللعرب ايضاً -وخاصّة الخليل- نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي. فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقا في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون ومفهوم حرف المدّ فهذه أشياء لم تُعرف قيمتها إلاّ عندما اختبرت المفاهيم اليونانية التقليدية كالمقطع (syllabe) وغيرها كالفونيم وكالتمييز بين النبر وكمية المصوت وغير ذلك وبصفة خاصة ما يجري الآن من التجارب في اصطناع الكلام واستكشافه الآلي بالأجهزة الإلكترونية، ولا يمكننا هنا أن نتطرق إلى هذا بالاستفاضة اللازمة، فقد كان مقصودنا فقط إظهار المفاهيم المنهجية الأساسية للنظرية العربية الخليلية (النحوية اللغوية منها) بصفة خاصة (انظر بالنسبة لمفهومي الحركة والسكون مقالنا الذي نشر في مجلة اللسانيات، العدد الأول، الجزء الأول). أمّا النظام الصوتي فقد تصوّره العلماء الأوّلون أيضا كمصفوفة (matrice)، فترتيب المخارج عندهم هو ترتيب لأجناس من الأصوات على المحور الأفقي وكل جنس (في داخل عمود) يتفرع عن الآخر بزيادة: صوت الحركة ثم حرف المد (+ مدّ) ثم الليّن (+ شيء من الجمود) ثم الرخو (+ جمود أكثر) ثم بين بين (رخاوة + شدة) ثم الشديد (جمود مطلق).

إحلال المدرسة الخليلية الحديثة محلها من النزعات الحديثة في العالم العربي

فهذه نبذة جدّ مختصرة عن المفاهيم والمبادئ التي استخرجناها من النظرية اللغوية العربية القديمة (وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية (métathéoric) بالنسبة للنظرية الخليلية). أمّا استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل. أوّلاً لأننا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقلّ اعتنت اعتناداً كبيراً بها وبأخواتها اللهمّ إلاّ النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج، وقد استفاد أيما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تنوولت به في القرون الوسطى. والسّبب الثاني هو من جهة، اختبارنا لها عند صوغنا لها الصياغة الرياضية، وهي أطوع نظرية، في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن ثمّ تشكيلها بالشكل الخوارزمي (algorithmique) حتى يمكن استعمالها على الرتاب (الحاسب الإلكتروني)، ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية. وقد قدمت في هذا المجال بالذات رسائل ماجستير في معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر. وهناك فريق من المهندسين في الإعلاميات يتعاونون مع اللسانيين لإنجاز عدد من المشاريع من هذا القبيل. وهذا الاستغلال جاء أيضاً فيما يخص الصوتيات التطبيقية[15]

15- وذلك كالتحديد العلمي -والتقني- للأداء العربي واستخراج الأداء العفوي الاقتصادي الذي وصفه القدامى والذي تنوسي بل تجاهله المعلمون حتى صارت المدرسة لا تعرف إلاّ المستوى الترتيلي للأداء بل المتكلّف الذي لا يظهر إلاّ في ظروف معيّنة.

وخاصة الصوتيات الرتابية (المستعينة بالحاسب) فهناك مهندسون في الإلكترونيك يحاولون أن يستغلّوا المفاهيم العربية للوصول إلى استكشاف آلي أكثر نجاعة ممّا قد ظهر في البلدان الغربية.

فهذا جزء من الأعمال التي يقوم بها الآن الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة التي شرّفها بعضهم بأن سمّاها بالخليلة الحديثة. ولا بدّ ههنا من التنبيه على أنّ هؤلاء الباحثين ليسوا من الأتباع المقلّدين للعلماء القدامى، بل قد يكون منهم من يعتمد في بحوثه على أفكار ومفاهيم ومناهج غير تلك التي وصفناها، إلاّ أنهم لا يتجاهلونها على الإطلاق بل يعتدّون ببعضها إن لم يكن بجميعها. فنظرتنا إلى هؤلاء العلماء القدامى هي نظرة المطّلع الذي لا يريد أن يفلت منه أيّ اتجاه وأيّ نظرة وأيّ نوع من التحليل، بل ولا يحكم على أيّ منها إلا بعد النظر المعن والتمحيص المتواصل. ثم إنّ الذي جعل الناس لا ينتبهون إلى ما في بطون الكتب القديمة التي تنتمي إلى المبدعين من علمائنا فقط هو استغلاق محتواها عليهم، إذ يسقطون أوّلاً عليها المفاهيم والتصوّرات التي تبلورت (وجمدت) في عهد الانحطاط الفكري العربي الإسلامي، وسهّل ذلك أنّ عدداً كبيراً من الألفاظ التي استعملها الخليل وأصحابه بمعنى هي الألفاظ نفسها التي استعملها المتأخرون ولكن بتصوّر آخر. وذلك مثل "الكلمة" كما تصوّرها سيبويه وما يقصده ابن مالك منها. وكثيراً ما رأينا المحدثين يخلطون، زيادة على ذلك، بين المصطلحات القديمة والمصطلحات المحدثة في عهد الجمود، وذلك مثل "الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله" و"المبني للمجهول" فلكل مصطلحٍ تصَوُّرٌ خاص.

وأمّا مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي فهي تتوسط، في اعتقادنا، بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماماً أو إلى حد بعيد اللسانيات الحديثة ويعتمد أساساً على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة[16] ومفاهيم هؤلاء المتأخرين، واتجاه آخر يتجاهل تماماً أو إلى حدّ ما التراث العربي أو يجعل، مثل الاتجاه الأول، كل التراث واحداً، وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعاً تاما أنه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية.

ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن يكون من بعض ذوي هذا الاتجاه أو ذاك علماء كبار تفتخر بهم الأمة العربية. أمّا الاتجاه الأول فقد برز فيه الكثير ممّن أدرك أغراض العلماء المبدعين (مع شيء من التعلّق بمفاهيم المتأخرين) ويدلّ على ذلك تحقيقهم المتقن للمخطوطات وتعليقاتهم عليها ونذكر منهم جماعة المحققين لكتاب سيبويه (طبعة بولاق). وقد ظهر في عهدهم (نهاية القرن الماضي) علماء في اللغة ساهموا في إحياء التراث أيّما مساهمة. ولا يفوتنا أن ننوّه بالأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع اللغوية العربية.

وما يقال عن الاتجاه الأول يمكن أن يقال عن الثاني، فقد برز فيه أيضا باحثون جدّ ممتازين، ومنهم من برع براعةً في فهم المدارس الحديثة في

---

١٦. التي لا تمُتُّ مثلا بسبب إلى الفلسفة او المنطق اليوناني أو التي لا تخلط بين المفاهيم العربية ومفاهيم هذه الفلسفة.

اللسانيات وربما استطاع البعض منهم أن يتجاوزوا مرحلة الاقتباس السلبي. ولم يقع كلهم في حضيض التقليد بل اجتهدوا، وفضلهم كبير في تعريف اللسانيات لجمهور المثقفين. أمّا نزعاتهم ومشاربهم فهي في الغالب تابعة للمنابع العلمية التي استقوا منها معلوماتهم ومشايخ اللسانيات الذين تتلمذوا عليهم في خارج العالم العربي. فقد كان أقدم مدرسة انتهل منها المحدثون هي مدرسة فرث (Firth) الإنكليزية بالأربعينيات والخمسينيات وكانت نزعة وصفية في الغالب وتندرج مع النزعة الأخرى (المعاصرة لها) في تلك الحركة الواسعة التي أثارها سوسور والأمير تروباتسكوي الروسي، وفي المدرسة البنوية (بشيء كبير من التكييف هنا وهناك). ولا بدّ من الملاحظة أنّ عدد اللسانيين العرب في ذلك الوقت كان قليلاً جداً (بل ولا يزال قليلا)[17].

هذا وقد وُجِدَ، بعد ذلك، جيل من أهل المغرب تبنّى هو أيضا مبادئ البنوية، وذلك عن طريق مدرسة آندري مارتيني التي تمثل النزعة الفرنسية للبنوية. وصاحب هذا المقال هو نفسه مع بعض الزملاء قد كان ممّن ساهموا في التعريف لهذه المدرسة قديما دون انتماء إليها.

ثم ظهرت المدرسة التوليدية الأمريكية، وانتبه إلى أهميتها أكثر من واحد من المثقفين العرب، واتخذها بعضهم وخاصة في المغرب العربي قاعدة لبحوثهم. ونذكر أيضا بعض من تخصّص. وقد تكاثر اللسانيون - على قلتهم- وتشعّبت المدارس الغربية، وظهرت نظرية الحديث أو الخطاب في شتى العواصم الأوربية. وتتلمذ بعض الباحثين العرب على أساتذتها.

---

17. وهناك أيضا عدد من الباحثين ممّن درس في ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي أو غيرهما غير أن نزعتهم لا تختلف كثيرا عن نزعة زملائهم الذين درسوا في إنكلترا.

كما ظهرت أيضاً اللسانيات التطبيقية، وكان العالم الثالث أحوج ما يكون إلى هذه اللسانيات نظرًا إلى المشاكل الإنمائية العويصة التي يعانونها. وكانت مدرستنا الخليلية أكثر النزعات اهتماماً بها، خصوصا بما ظهر في أيامنا من استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية، ولا سيّما التطبيقية منها. وهناك أعمال كبيرة تنجز الآن في البلدان العربية في هذا الميدان التطبيقي، كأعمال الأستاذ الأخضر غزال بالمملكة المغربية، وأعمال معهد العلوم اللسانية بالجزائر، وأعمال الباحثين في دولة الكويت وغيرها. هذا بصرف النظر عن الدراسات والمقالات العلمية القيّمة التي تصدر في كل البلدان العربية.

إلاّ أنّ هناك بعض من يميل إلى التقليد للغربيين، ولا سيّما أولئك الذين يتعصبون لمدرسة واحدة، وقد يتهجّم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم -دون أن يفهموها- وبين تصوّرات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلّم به، فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم رفضا واستهزأوا بهم. ونعتقد أن من حقّ الباحث أن ينتمي إلى أيّ مدرسة شاء ممّا يراه صوابا، ولكن ليس من حقّ الباحث أن يتجاهل المدارس الأخرى وخاصّة مدرسة المبدعين من علمائنا القدامى.

المدرسة الخليليّة الحديثة

ومشاكل علاج العربيّة بالحاسوب

المدرسة الخليليّة الحديثة
ومشاكل علاج العربيّة بالحاسوب*

المقدّمة

هذا البحث تناولنا فيه الأفكار العلمية السابقة بالتوسع الذي تستحقه، إلاّ أننا أردنا أن نعرض على الاختصاصيين في مؤتمر الكويت (في 1989م) الفوارق الكبيرة التي تفترق فيها هذه الأفكار عمّا هو رائج الآن في اللسانيات الحاسوبية الأوربية والأمريكية، وبذلك تتضح المفاهيم اكثر. كما حاولنا أن نبيّن ما توصّلت إليه هذه اللسانيات الحاسوبية في الوقت الراهن.

وبيّنا أيضاً أنّ الصياغة الخليلية يمكن أن ترسم على شكل شجرة مثل شجرة تشومسكي، ولكنّ الفوارق بينهما كبيرة جداً. فالتفريع في الصياغة العربية وإن كان توليدياً مثل الشجرة التوليدية إلا انه ليس صياغة لتجزئة الجملة إلى جزئين ثمّ كل جزء إلى ما تحته، بل هو توليد للعامل ومعموليه والمخصّصات حسب البنية التي تبنى فيها، ثمّ بيان لمحتوى كل كيان تركيبي (ع/ م$_1$/ م$_2$/ خ/) في آخر التوليد، فيجب ألاّ يلتبس الأمر على القارئ الكريم، وما الشجرة هنا إلا رسم يسهل على المعالج الآلي عمله ليس إلاّ.

---

* ألقي هذا البحث في مؤتمر اللغويات الحسابية بالكويت في 1989م. ونشر في فعاليات هذه الندوة.

إنّ الدراسات والبحوث العلمية في اللسانيات الرتابية (أو الحاسوبية) ازدهرت في الوطن العربي في هذه الآونة، وتكاثر إلى حد ما الباحثون في هذا الميدان الذي تتلاقى فيه علوم الحاسوب (أو المعلوميات) وعلوم اللسان، وهو ميدان علمي وتطبيقي واسع جداً كما هو معروف إذ يشمل التطبيقات الكثيرة، كالترجمة الآلية والإصلاح الآلي للأخطاء المطبعية وتعليم اللغات بالحاسوب والعمل الوثائقي الآلي وتنطيق الآلات بالتركيب الاصطناعي للأصوات اللغوية وغير ذلك؛ وهي من البحوث الطلائعية وفائدتها بالنسبة للعربية عظيمة جدا. إلاّ أنّ الطريق الذي يسير عليه علماؤها وباحثوها لا يزال طويلاً وشاقاً. والذي نقصده من ورقتنا هو ان نساهم ولو مساهمة متواضعة في اختصار هذه الطريق وتوفير الجهود ما امكن وقد اقتنعنا بثلاثة أشياء :

1 - أنّ هذه البحوث تحتاج إلى ان يشترك فيها اختصاصيون ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة فهي من قبيل البحوث التي يسمّيها العلماء اليوم : Interdisciplinary Research[1].

2 - أنّ النظريات اللغوية الحديثة التي تنبثق من اللسانيات الحديثة غير كافية خصوصا وأنها استنبطت أهمّها من التأمل في اللغات الأوربية خاصة.

3 - أنّ ما تركه النحاة العرب الأوّلون شيء عظيم، وجدُّ مفيد لا سيّما بالنسبة للسانيات الحاسوبية التي تعتمد على الرياضيات والمنطق الرياضي.

1. يكاد يكون هذا المبدا بدهيا إلاّ أن تطبيقه بالفعل في الميدان لا يزال صعبا.

وسنحاول أن نتطرق إلى هذه النقاط الثلاث فيما يلي إن شاء الله، مع التركيز على مناهج بناء الأنماط اللغوية للتحليل الصرفي النحوي.

1- اللّسانيات الحاسوبيّة أو الرتابيّة علم متعدد التّخصّصات

يعرف كل واحد هذه الحقيقة التي تكاد تكون بديهية، كما قلنا، وهو ضرورة اشتراك اللسانيين والمهندسين في البحث في فريق واحد. غير أنه عند الخوض في العمل البحثي تظهر الصعوبات بل العقبات التي لا يتصوّرها إلاّ من يمارس هذا النوع من البحوث. والسبب في ذلك هو عدم التهيّؤ للأعمال المشتركة وهو راجع أيضًا إلى جهل الأكثر -خصوصا في البلدان العربية- لجوهر البحث الذي يتصف بما يسمّى Interdisciplinarity، فالمطلوب ههنا ليس أن يكون للفرد الواحد عدة تخصّصات، فهذا شيء نادر، ولا يطالب الباحث بأن يكون في الوقت نفسه دكتوراً في الحاسوبيات ودكتوراً في اللسانيات. ثم إنّ الإلمام السطحي بما هو ضروري جدا لإجراء العمل الجماعي يعتبر أيضاً غير مفيد. والحالة الثانية والثالثة هما مع الأسف الشيء الذي حصل في اللسانيات الحاسوبية وكان ذلك واقعاً بالفعل في الستينيات والسبعينيات في أوربا وأمريكا، وإلى الآن قد يشتكي بعضهم من طغيان الجانب الحاسوبي على الجانب اللساني[2] أو العكس. ونأمل ألاّ نقع في الوطن العربي فيما وقع فيه غيرنا.

فالمطلوب في الحقيقة هو أن يمكن الحوار بين هؤلاء الباحثين المختلفي التكوين والميادين، أي أن يستطيع هذا أن يفهم صاحبه عندما يحاول أن

2- انظر ما كتبه J. P. Desclés في مجلة Informatique، نوفمبر 1982، العدد 164، ص66-77. العنوان: Traduction automatique: respecter d'abord la linguistique.

يعرض فكرة عليهم، وأن يفهم هذا الأخير ما يقدّمه له من انتقادات أو اقتراحات، وكل واحد منهم يحاول أن يطرح فكرته أو انتقاداته بلغة التخصّص الذي ينتمي إليه. فإذا لم يُلِمّ أحدهما أو كلاهما بالمفاهيم التي تنقلها لغة هذا ولغة ذاك فلن يستطيعا أن يتبادلا هذه الأشياء. ولذلك فلقد اقترحنا على مسؤولي التعليم العالي في الجزائر أن ينشأ ماجستير متعدد التخصصات في اللسانيات. وأحد الاختيارات الثمانية التي اقترحناها (ووُفِق عليها) هو العلاج الآلي للغة وهو مفتوح للرياضيين والمهندسين في المعلوميات وحاملي الليسانس في اللغة العربية وغيرهم. وكلّهم يَتلقَّون دروساً في الجذع المشترك[3] (السداسيات الثلاثة الأولى) دروساً مكثفة في اللسانيات والنظر الشامل في نظرياتها زيادة على النظر في اللسانيات العربية. كما يتلقّى غير الحاسوبيين دروساً علمية في الرياضيات التطبيقية والحاسوبيات (خصوصًا اكتساب المهارة في استعمال الحاسوب وتحرير البرامج).

وبعد سنتين يكتسب الجميع لغة فنية مشتركة لطول الاجتماع والمحاورة بعضهم لبعض ومع أساتذتهم في القسم والمختبر. وقد نجح هذا المشروع نجاحاً تاماً. والذي نتمناه هو أن يُعَمَّم في البلدان العربية التي تهتم بهذا الميدان.

3- يشمل هذا الجذع كل التخصصات التي تهتمّ بجانب من جوانب الظواهر اللغوية، وذلك كالطب الخاص بأمراض الكلام، وكصناعة تعليم اللغات، والإلكترونيك الخاص بتركيب الأصوات اللغوية والمعجميات وغير ذلك.

2 - اللسانيات الحاسوبية وأسسها النظرية اللغوية

كانت الغاية القصوى من العلاج الآلي للغات عند الغربيين في بدايته في الخمسينيات هي الترجمة الآلية. وكان أكثر المعنيّين بهذا الميدان مقتنعين بإمكانية تحقيقها وبقرب منالها، وعقدت المؤتمرات الكثيرة من أجل ذلك في Mas. Cambridge في أكتوبر 1956، ثم في موسكو في مايو 1958، ثم في Los Angeles في فبراير 1960، وكان الحماس يعمّ جميع الباحثين. وأول مختبر اخرج منهجاً في الترجمة الآلية هو مختبر جامعة جورج تاون (Georgetown University) بل استطاع ان يطبقه بالفعل في 1961 وكذلك في مركز البحوث التابع لشركة IBM. وجامعة سيكتل أيضا. وكانت هذه المحاولات لا تتجاوز الترجمة الحرفية، وكان بعضهم يعتقد أن الترجمة الآلية هي مشكل يخصّ المعجميات أكثر ممّا يخصّ البحث في أبنية اللغة في ذاتها. وهم يفضلون بناء معجم ترتب فيه جميع هذه الأبنية[4] والعبارات الجامدة خاصة (Idiotims) وسبب ذلك هو قصور الآلات وعجزها في ذلك الوقت عن القيام بالعمليات المعقّدة التي يتطلّبها التحليل اللغوي، ثم وبالدرجة الأولى عدم الشعور بأهمية التحليل اللغوي (وسنرى انّ قصور التحليل اللغوي هو العائق الأكبر إلى وقتنا هذا). ولا بدّ من الإشارة هنا إلى مساهمة العالِمَيْن الروسيَيْن الكبيرة كولاجينا وملتشوك (Kulagina/ Mel'čuk) فيما يخصّ ترتيب المعاجم (الروسية والفرنسية والعبارات الجامدة) وضبطها ضبطا يُمَكّن الآلة من استغلالها بنجاعة فائقة[5].

4- انظر : E. Reifler : Mechanical Translation, 1961.

5- انظر الترجمة الإنكليزية لما نشراه في : Problems of Cybernetics- (Machine Translation from French into Russian), Pergamon Press.

إنّ من أقدم الاختصاصيين في الحاسوبيات الذين شعروا بأهمية التزويج الفعلي بين علوم الحاسوب وعلوم اللسان هو الباحث الأمريكي د.ج. هايس (D.G. Hays)[6] ثمّ ف. إينجف (V. Yngve)[7] ويصرّح هذا الأخير (وهو من زملاء تشومسكي اللغوي في الـ M.I.T) أن الترجمة الآلية المناسبة هي التي تعتمد على أوصاف بنوية مناسبة للغات المترجم منها وإليها. ومنذ ذلك الوقت اهتم الباحثون بالنظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات. فما هي هذه النظريات التي اعتمدوها؟

إنّ النظريات اللغوية التي كانت جديرة بأن تلفت نظر الباحثين في ميداننا هذا هي النظريات التي استطاع اللسانيون الملمّون بالمنطق الرياضي أن يصوغوها صياغة رياضية وهو أمر طبيعي، إذ كل ما لم يحدّد بدقة لا يمكن صوغه صياغة رياضية، وكل ما لا يمكن أن يصاغ هذه الصياغة فلا سبيل إلى استغلاله بالنسبة إلى الآلة. والكثير من المفاهيم في النظريات اللغوية غير محدّد التحديد الدقيق. وقد حاول بعض هؤلاء اللسانيين المتمكّنين من الرياضيات أن يضبطوا نظرية دقيقة انطلقوا فيها من مفهوم ليس فيه إبهام من حيث بداهته وهو مفهوم الاستغراق (Distribution)[8] وهو استفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر اللغوي الواحد). وإلى جانب هذا المفهوم بُنيت النظرية الأمريكية المسماة بنظرية

6. انظر ما قاله في : Research Procedures Machine Translation.

7. انظر ذلك في مقاله : Framework for Syntactic Translation.

8. وذلك مثل مفهوم الوظيفة فهو عند الوظيفيين مبدأ ينطلقون منه في تفسيراتهم وهو غاية تفسيرهم في الوقت نفسه (أي حلقة مفرغه).

المكوّنات القريبة (Immediate Constituents Theory)[9] وهي تخالف البنوية الأوربية التي تعتمد في تحليلها على مبدأ الاختلاف اللفظي باختلاف المعنى واعتمادهم على مفهوم الوظيفة زيادة على ذلك. وهذه النظرية تقرّ بأنّ الكلام ليس سلسلة من الأصوات الدالة فقط بل هو متكوّن من عناصر متفاوتة تنتمي من أجل ذلك إلى مستويات مختلفة وتحتوي الكبرى منها على الصغرى على شكل تنازلي. ولذلك مثّل هوكت (C. F. Hockett) هذا التداخل بعُلَب تتداخل بعضها في بعض (ثم جاء تشومسكي كما سنراه ورسم ذلك على شكل تفريع مشجّر). وأوّل من حاول صياغة هذه النظرية هو: ز. هاريس (Z. Harris) اللساني الأمريكي المشهور[10]. هذا ولابد أن نشير هنا إلى وجود نوع آخر من التحليل ظهرَ منذ زمانٍ بعيد عند علماء الاتصال، وصاحب هذا النمط التحليلي هو شانون الأمريكي[11] وتناوله هوكت في كتابه : A Manual of phonology (Bloomington، 1955)، وسنعود إلى ذلك بعد قليل.

وكان هذا الذي ذكرناه في محاولة الصياغة للنظريات اللغوية (القابلة لذلك) المنطلق الذي انطلق منه تشومسكي في بناء نظريته المسمّاة بالنحو التوليدي التحويلي. وقد أدّاه ذلك إلى نقد النظريات

---

9. وسميت ايضا بنوية (لا بنيوية لأننا لا نقول "تربيوية" ولا "قربوية") - Structuralist لأنها تهتم بتحليل اللفظ إلى بُنىً وربطها بمدلولاتها. والنحو العربي بهذا المعنى العام بنوي أيضا. واقدم باحث تصور هذا النحو من التحليل هو بلومفيلد (Bloomfield) في كتابه المشهور Language ثم دقّق هذا التصور والس (R.S. Wells) في مقال صدر في مجلة Language. اما المصطلح : "قريبة" لتادية معنى Immediate فقد استعمله العلماء العرب بهذا المعنى في عبارة : الأجزاء القريبة.

10. انظر مقاله : Distributional Structure في Word، 1954، ص16-146. وخاصة ما كتبه في كتابه Methods in structural Linguistics, Chicago, 1951.

11. انظر كتابه : The Mathematical Theory of Communication .

البنوية الأمريكية -هذه التي سُميت بنظرية المكوّنات القريبة- وقد وُفّق في ذلك أيّما توفيق لأنه قد صاغها صياغة مكّنته من بيان نقصانها وعدم قدرتها على تفسير الكثير من الظواهر اللغوية وذلك بلغة المنطق الرياضي. وبهذا الصدد فليس النمط الذي وضعه هذا العالم إلا صياغة محضة لنظرية المكوّنات القريبة ولا يزيد عليها شيئا، اللهمّ إلا الدّقة الرياضية والتمثيل الشجري (وهو عظيم). وهذا قد يتناساه الكثير من الباحثين. أما غير الاختصاصيين فيعتقدون أنها نظرية جديدة تماماً مخالفة للبنوية (نعني التوليدية فقط لا التحويلية)[12]. وهذا العمل قد استطاع به أن يبيّن قصور البنوية بالأدلّة الرياضية الحاسمة.

---

12. ونعني هنا النمط الذي يسميه تشومسكي Phrase Structure Grammar وليس النمط المسمّى بـ Transformational Grammar النحو التحويلي الذي لا يوجد مثله بتاتا عند البنويين (إلا عند هاريس ولكن على شكل آخر). ولا باس بان نذكر ههنا بعض ما يتصف به هذان النظامان. يسمي تشومسكي النظريات التي صاغها بـ النحو الصوري (Formal Grammar) والكلام الذي يبنى عليه بالكلام الصوري (Language Formal) ويحدّد النحو الصوري هكذا: "النحو الخاص بلغة غ نعني به نوعا من الآليات (أي مجموعة من القواعد) يمكنها أن تحدّد على الأقل وبالتحديد الكامل مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة المنتمية إلى غ مع مواصفات ابنيتها". وتنحصر اركان النحو الصوري في هذه الرباعية:

1. مجموعة متناهية ع ط من العناصر الطرفية (Terminal Terms) (تنتهي إليها عمليات التوليد).
2. مجموعة متناهية ع غ من العناصر غير الطرفية (هي ألقاب نحوية من اسم / فعل / صفة إلخ).
3. مجموعة من القواعد وهي من الشكل : س ← ص (تستبدل س بـ ص أو تعاد كتابتها).
4. رمز أولي تنطلق منه العمليات.

فبهذا النظام المنطقي الرياضي (كأنه نظام أوليات = Axiomatic) يتولد كلام صوري وهو يمثل مجموعة جزئية من مجموعة: ع ط ∪ ع غ. ويحصل هذا التوليد بإجراء العمليات التي تقتضيها القواعد لكن على ترتيب معيّن. وهذا التوليد غير موجود في النحو الصوري بل

وبذلك تمكّن تشومسكي من المقارنة الدقيقة بين أنواع ثلاثة من الأنماط وهي هذه النظرية التي بُنيت على فكرة المكوّنات القريبة وتلك التي وضعها علماء الاتصال وتبناها بعض البنويين ثم نمطه التحويلي الذي أخرجه هو نفسه[13] وذلك بفضل الصياغة الرياضية التي تمنح الأنماط اللغوية دقّة عظيمة لا يمكن أن تتصف بها النظريات الحدسية (غير الصورية) بل وقد لا تقبل الصياغة. وهذا يفسر أنّ الكثير من النظريات اللغوية لا يمكن أن تصاغ لأنّ مفاهيمها الأساسية مبهمة غير محدّدة.

أمّا نظرية شانون صاحب "نظرية الإفادة" (Information Theory) السابقة الذكر فقد جعلها تشومسكي من أضعف الأنماط قدرة على توليد التراكيب وبيّن أنها لا تستطيع أن تولّد إلا البسيطة منها الذي لا تداخل فيها (Embedding)[14] لأنها تولّدها على خط مستقيم محاكية

هو إجراء له ويسمّى هذا الإجراء خوارزمية (Algorithm) لأنه مجموعة مرتبة من التعليمات وهي القواعد التي يتكون منها النحو الصوري. وقد تفطّن تشومسكي إلى ان للأنحاء الصورية علاقة بنظرية الأوّاليات أي الآلات المسيّرة ذاتيا (Theory of Automata)، فهناك شبه كبير بالفعل بين الحاسب (المتصوّر أو الحقيقي) والنحو الصوري، فكلاهما قادر أن يحدّد أو يولّد (بمجرد تطبيق التعليمات) مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة (هي وحدها) على ما تقتضيه هذه التعليمات. ويجدر بنا أن نشير أيضا إلى وجود مفاهيم قريبة جدا من هذه عند العلماء العرب: فالعناصر الأولى يقابلها ما كانوا يسمّونه بأوضاع اللغة، والثانية هي أوضاع النحو، والثالثة هي المقاييس، أمّا الرابعة فهي الأصول التي تتفرّع منها الفروع بإجراء العمل (Comput). أمّا النمط التحويلي فهو يسدّ ثغرة كبيرة في النمط التوليدي إذ يحاول أن يبيّن العلاقات البنوية القائمة بين الجمل، وهذا لا يحقّقه الـ Phrase Structure Grammar. وهذه العلاقات هي في الواقع علاقات تكافؤ بين التراكيب التي تنتمي إلى أسرة واحدة من البُنى (قارن بمفهوم القياس عند العرب). وهذا قد أخذه تشومسكي بلا شك من النحو العبري والنحو العربي القديمين (والأوّل نسخة من الثاني).

13- انظر مقاله : IDT. Three models for the description of language المنشور في Transaction on Information Theory II - 2 , 1956 (pp . 1113 - 1241).

14- وهو أن تقوم الجملة مقام الكلمة داخل جملة أخرى. وهذه الظاهرة تخص اللغات الطبيعية.

بذلك الكلام المحصّل (Actual) أي المسموع أو المكتوب بالفعل (المتتابع على محور الزمان). وهو تمثيل قاصر، لأنه يلتفت فقط إلى ظاهر الكلام وتسلسله وقد لا تظهر فيه بنيته ويسمّى هذا النمط بالمتناهي الأحوال (Finite States Model) ويسمّى أيضا "نحو كلين" (Kleen Grammar)[15] (والتحليل الوظيفي هو من هذا القبيل).

ثم يبيّن تشومسكي بعد ذلك وبفضل الصياغة الرياضية أن نمط المكوّنات القريبة هو "أقدر توليدا" حسب عبارته من نحو كلين (المتناهي الأحوال) وأنه قادر على توليد الجمل المتداخلة[16] إلا أنه عاجز -كما قلناه سابقا- أن يثبت العلاقات البنوية التي توجد بين عبارة وأخرى. فالجملة التي فِعْلُها مبني للمفعول[17] لا يشكّ المتكلم والسامع أنها متفرعة عن التي فعلها مبني للفاعل وهذا لا سبيل إلى بيانه بالتحليل إلى مكوّنات قريبة. والأمثلة التي هي من هذا القبيل تعدّ بالمئات، إذ اللغة كما لاحظه العلماء العرب كلّها أصول وفروع وليس الفرع في الحقيقة إلاّ الأصل مع زيادة. وتفريع الفروع على أصولها هو نوع من التحويل. وسنرى أنّ المفهوم الذي كان يَعُدّه تشومسكي تحويلا ينطلق، في كتاباته الأولى، من نواة -أي من أصل- فيتفرّع منها عبارة أو أكثر بعمليات معيّنة تحوّل النواة إلى هذه العبارات[18]. وقد غيّر نظرته هذه في كتابه : "مظاهر من النظرية التركيبية"[19] وهي خسارة للعلم كما

15- وهو يمثل من جهة أخرى النمط المنسوب إلى الرياضي الروسي ماركوف (Markov Process).

16- وممّن استغلّوا هذا النمط في العلاج الآلي نذكر V. Yngve (وقد سبق ذكره) في معهد التكنولوجيا الأمريكي بالماساسوشيت (M.I.T)، وقد طبّق ذلك على عدّة لغات منها العربية.

17- نفضّل هذه التسمية على تسميته مبني للمجهول إذ الفاعل قد لا يكون مجهولا في هذه الصيغة.

18- هذا تصوّره الذي وضحه في كتابه: Syntactic Structures (1957).

19- Aspects of the theory of Syntax.

سنراه. وعجز آخر أظهره بعد ذلك هو عدم قدرة النمط الخاص بالمكوّنات القريبة على بيان اللبس الذي قد يعتري الكلام وذلك مثل : "ضَرْبُ الرجلِ" (مضاف ومضاف إليه) فهل الرجل ضارب أم مضروب؟ فالتحليل إلى مكونات قريبة يكتفي ببيان أن لفظتي "ضَرْب" و "الرجل" مكوّنان قريبان من المُكَوِّن الأكبر "ضَرْبُ الرَّجلِ"، ولا يستطيع أن يبيّن أن لهذه العبارة احتمالين : ضَرْبُ الرجلِ زيداً وضَرْبُ الرجلِ زيدٌ وهذا لا يمكن أن يُعرَف إلا بالنمط التحويلي. فهاتان العبارتان هما في الحقيقة أصلان للعبارة "ضَرْبُ الرجلِ" لأن هذه الأخيرة تحتمل معنيين[20] وهذا يُعرف عند العرب "بالتقدير" وميّزوا في هذا المثال بالذات بين ما كانوا يسمّونه بالإضافة المحضة والإضافة اللفظية[21].

وأمّا النمط التحويلي فهو يُكمِّل نمط المكوّنات عند تشومسكي[22]. وليس نمطاً مستقلا ينطلق منه التحليل كما هو الشأن عند النحاة العرب وهو فرق أساسي. فهذا اللغوي يتبنّى نظرية المكوّنات ثم بعد بيانه لنقائصها حاول أن يصلح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التحويل. ولابدّ من التمييز بين تحويل تشومسكي وتحويل هاريس (أستاذه). وسنعود إلى هذا الموضوع عند كلامنا عن النمط الخليلي.

20- وبيّن تشومسكي مساوئ أخرى للنمط المذكور وذلك مثل عدم قدرته على بيان ما يسمّى بالعناصر الدالّة المتقطّعة (Discontinuous Constituents)، مثل النفي في بعض لهجات العربية: "ما كتبت شي"، ومثل الـ Two-Word Verbs في الإنكليزية.

21- انظر الموجز لابن السرّاج، ص 60.

22- عرفنا أن تشومسكي يمثّل التقطيع إلى مكونات قريبة بشجرة (بتفريع ثنائي، كما أن تقطيع هوكت ثنائي) وهذه الشجرة تمثّل عنده بنية الجملة، وهذا تصوّر خاص بالبنوية وليس حقيقة مسلّمة. ثم بعد شعوره بعدم استجابة هذه النظرية لواقع اللغة أضاف عمليّة التحويل وهو عنده تحويل بين شجرتين أولاهما هي البنية الأصلية والثانية هي البنية الفرعية. فلولا التحويل لكانت نظرية تشومسكي بنوية محضة (وهي بنوية من حيث أن البنية عنده هي هذا التحليل إلى مكونات متداخلة ليس إلاّ، وهو شيء غير مسلّم عند الجميع).

وهيهات أن تكون النظرية التوليدية هي الوحيدة التي استغلّت في العلاج الآلي للنصوص، فهناك أنماط لا تمُتُّ بسبب بهذا النمط قد استغلها بالفعل الكثير من المهندسين.

فهناك مثلا نوع من التحليل اللغوي وضعه بعض المهندسين وهو التحليل التوقّعي (Predictive Analysis) واشتغل به عدد من الاختصاصيين في العلاج الآلي[23]. وهو مبني على الفكرة بأن الجزء المتقدم من الجملة هو حدٌّ لما يُحتمل أن يُتوقع مجيئه من الكلم في الجزء المتأخّر. وهذه الفكرة بالذات استغلّت أيضا في التعرُّف الآلي لأصوات الكلام.

وأحدث من ذلك هو نمط التحليل التسلسلي (String Analysis) الذي وضعه هاريس أيضا[24] ووسّعه واستغلّه الآن عدد من المهندسين[25]. وهو مثل التحليل التوقّعي بعيد شيئا ما عن نمط المكوّنات. وينطلق فيه المُحلّل من السلاسل الكلامية التي تعتبر كأقلّ ما يمكن أن ينطق به في التخاطب مما يفيد فائدة ثم يضيف إليها كل السلاسل الفرعية الممكنة. إلاّ أنّ المناقشة الكبرى -والحادّة- في اختيار الأنماط وتفضيل بعضها على بعض هي تلك التي أثارها الباحثون في هذا الميدان بين فضائل النمط الخاص بالتقطيع إلى مكونات قريبة ونمط آخر هام جداً، وإن لم نتحدث عنه بعد، وهو نمط التبعية النحوية (Dependency Grammar). وقد استُغِلَّ على نطاق واسع في اللسانيات الحاسوبية في أكثر المؤسسات المعنية بهذا العلم. وقد بُني على الفكرة بأنّ جميع الألفاظ في الكلام الطبيعي إمّا أن يكون تابعاً لغيره محمولاً

23- وأشهرهم Sherry وOettinger وRhodes وكذلك Yngve السابق الذكر.

24- انظر كتابه: String Analysis Sentence Structure, La Haye, 1962.

25- مثل : Salkoff. انظر كتابه : Analyse syntaxique du français. Grammaire en chaînes.

عليه لا وجود له إلا بوجوده، وإمّا أن يكون هو المتبوع. وقد يمكن أن يكون متبوعاً بالنسبة لهذا وتابعاً لغيره. وهذه النظرية هي أقرب بكثير إلى نمط النحاة العرب وخاصة إلى مفهوم العمل، وليس هذا بغريب إذا عرفنا أنّ هذا المفهوم قديم جدا عند الغربيين (وتجاهله تماما اللسانيون البنويون إلاّ هوكت، ولم يظهر عند النحاة الأوربيين إلاّ في العصر الوسيط وليس من التراث اليوناني اللاتيني). وكانوا يستعملون فعل Regere بمعنى "عمل"[26]. وأوّل لغوي اهتمّ بهذا النمط هو L. Tesniere الفرنسي[27]، وأوّل حاسوبي استغلّه للعلاج الآلي للغة هو هايس (Hays) الأمريكي السابق الذكر[28]، وكذلك العلماء في الاتحاد السوفياتي منهم ملتشوك (Mel'čuk)[29].

وحاول تشومسكي أن يبيّن أنّ التحليل التوقّعي هو مساوٍ في قوة التوليد للنّمط التوليدي المستقل عن السياق (context-free) كما حاول بوستال (Postal) من اتباع النحو التوليدي أن يُبيّن أن جميع الأنحاء التي صدرت عن البنويين[30] لا تزيد على النمط التوليدي في قدرتها على التوليد. وكذلك فعل كروس (M. Gross) بالنسبة إلى نمط التبعية النحوية. وأودّ أن ألفت نظر الباحثين إلى التعسف الكبير الذي تتصف به هذه المحاولات ؛ فكل هؤلاء اللسانيين التوليديين لا يفعلون أكثر من أن

26- ومن أقدم من تحدث عنه نذكر النحوي الفرنسي Pierre Hélie الذي عاش في القرن الثاني عشر. انظر : Thurot. Notices,. p 230.

27- انظر كتابه : Eléments de syntaxe structurale, Paris, 1959.

28- انظر بحثه : Grouping and Dependency Theory.

29- ولا بدّ أن نشير إلى النظرية التي وضعها العالم الروسي شوميان، وهي قريبة من النحو التوليدي التحويلي.

30- وكذلك الأنماط التي أخرجها بعض المناطقة وأشهرها "الأنحاء المقولية" "Categorial Grammar" وأصلها ما حرّره المنطقي أجدوكيفيتش (Adjukiewicz) ووسّعها لامبك (Lambec) وكوري (Curry) الأمريكيان.

يردّوا كل هذه الأنماط التي تختلف في جوهرها بعضها عن بعض إلى النمط التوليدي، أو بعبارة أخرى يجعلون من النمط التوليدي الأصل الذي يجوز أن يردّ إليه كل الأنحاء الأخرى فيحكمون عليها بالحكم الجازم أنها فروع عليها وأنها مساوية لها في قدرة التوليد، وهذا وإن كان ممكناً بالنسبة إلى النمط المتناهي الأحوال والنمط التوقعي -وذلك لشدّة ما يوجد بين هذين النمطين من الشبه من جهة وقربهما من نمط المكوّنات من جهة أخرى- فإنه غير متاتٍ بالنسبة لنمط التبعية النحوية إلا بالتعسف الشديد، إذ يهدرون عندئذ الفوارق الكبيرة الأساسية بينهما.

هذه هي أهمّ النظريات اللغوية (الخاصة بالجانب النحوي) والأنماط المصوغة عليها التي اهتمّ بها أهل اللسانيات الحاسوبية منذ الستينيات. وقد حاول أكثر من لغوي ومهندس أن يطوّرها وخاصة نوام تشومسكي نفسه[31]. فقد أدخل في نظريته مفهوم العامل بعد وضعه لمفهوم الأثر (Tracc)؛ أمّا علماء الحاسوب فقد واصل أكثرهم أعمالهم في إيجاد الخوارزمات المناسبة للتحليل النحوي إلاّ أنه ظهرت نزعة جديدة يمثلها الباحث الأمريكي شانك (R. Schank) من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا تعتقد أنّ الحلّ الناجح لمشاكل العلاج الآلي يكمن في استكشاف معاني النص، ووضع منهجا لذلك سمّاه "التحليل المفهومي" (Conceptual Analysis). أمّا التحليل النحوي فهو عنده إضاعة للوقت وللمال وهذا طبعاً إسراف، ولم يشاطره فيه الكثير من الباحثين[32].

31- ليس تشومسكي ممّن عالج مشاكل العلاج الآلي للغة، على الرغم من أنه أوّل من نظر في الأنحاء الصورية التي تعتمد عليها اللسانيات الحاسوبية.

32- ويجدر أن نشير أيضا إلى البحوث التي يقوم بها المهندسون المعنيون بالعقل الاصطناعي، وقد جعلوا من البحوث في العلاج الآلي للغات قسما من اختصاصهم هذا. وقد اشتهر أحدهم -وهو

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي ومآثره العلمية

إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي يعرف باختراعه للعروض، وقد يجهل أو يتناسى الكثير من الناس أنه قد جاء بأفكار علمية عظيمة جدا غير العروض، وذلك كالمفاهيم التي ظهرت في الرياضيات باسم العاملي (Factorial) والزمرة الدوّارة (Cyclic Group) وهما الفكرتان اللتان بنى عليهما أوّل معجم عربي أخرج للناس وهو كتاب العين[33].

وقد جعل هو وزملاؤه وأصحابه ممّا كان يقال له "قياسا" مفهوماً رياضياً دقيقاً يشبه إلى حدّ بعيد ما يسمّى الآن بالتكافؤ، وجعل من بعض صور هذا التكافؤ مفهوماً أدقّ وهو ما يسمّى الآن بالإيزومورفيزم (Isomorphism) وغير ذلك. وهذا لا ينقص من قيمة مشايخه وزملائه وأتباعه لأنّ كل واحد منهم قد ساهم في هذه الفترة المليئة بالأفكار البديعة والجهود العلمية الخلاقة في بناء الصرح الفكري العربي الأصيل وفي طرق البحث خاصة وهي القرون الأربعة الأولى. وقد تكوّنت حلقة من الباحثين العرب في عصرنا هذا بعد أن انتبه بعضهم إلى هذه الأشياء وهم يحاولون الآن أن يوضحوا هذه الأفكار ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه، وقد أطلق بعضهم عليهم اسم المدرسة الخليلية الحديثة لهذا السبب، وهو شرف لهم أن ينتسبوا إلى هذا الرجل العبقري مع الإشارة إلى أنّ الكثير من هذه الأفكار هي للخليل ولغيره ممّن شاركوا في الحركة

فينوكرد- الباحث في الـ M.I.T فقد انجز آلة عجيبة تستطيع ان تستجيب لعدّة أوامر ملفوظة. وقد استغل ذلك في عالم الصناعة في أوسع نطاق.

33- اجمع العلماء على ان الفكرة (الرياضية) التي بني عليها كتاب العين هي للخليل.

العلمية اللغوية انطلاقا من أبي عمرو بن العلاء حتى ابن جني في القرن الرابع (وقد كان لهم اتباع أفذاذ ولكن قليلون بعد هذه الفترة وذلك كالسُهَيلي والرَّضي الاسترابادي).

2- النحو العربي الأصيل ونحو المتأخرين من النحاة العرب

نعني بالنحو العربي الأصيل النحو الذي طوّره وانضجه الخليل بن احمد مع بعض زملائه واتباعه وخاصة سيبويه، واكثره مبني على مفاهيم منطقية رياضية كما قلنا وكما سنوضحه فيما بعد. أمّا ما صار إليه بعد القرن الرابع فهو أقلّ قيمة بكثير مما كان : أولا لأن المنطق اليوناني -منطق أرسطو- كان قد غزا الفكر العربي وكان ابتداء ذلك بالنسبة للنحو في عهد البغداديين (ابن السراج[34] وابن كيسان وغيرهما ممّن تأثروا بهذا المنطق، وهذا لم يحصل قطّ في زمان الخليل وسيبويه خلافاً لما يعتقده البعض[35]). وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو المنطقية فالتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل وهو مفهوم القياس بالتصوّر الخاص بارسطو (وهو السلوجسموس، وأطلق عليه لفظة القياس المترجمون من الدفعة الثالثة في القرن الثالث). وأضف إلى ذلك التحوّل الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو، فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن "سكولاستيك" (Scholastic) أي دراسات مدرسانية الغاية منها

34- ويظهر ذلك جليا في كتابه "الأصول في النحو". اما ابن كيسان فقد ذكر قوله الزجاجي في الإيضاح (ص 46). وعلى هذا فليس الرماني أول من مزج النحو بالمنطق كما يزعم ابن الأنباري.

35- انظر مقالنا : النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب بالجزائر، المجلد 1 (1964).

التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشرّاحه[36].

ويختلف هذا النحو الذي ورثناه عن المتأخرين اختلافاً شديداً عن النحو الأصيل، وأكثر الناس في زماننا يعتقدون أن النحو المعروف لديهم هو نحو سيبويه والخليل بل وقد يسأل بعضهم ، "ماذا عسى أن يكون وقع من تغيير اللّهمّ إلا الإضافات المفيدة أو غير المفيدة". وليس الأمر كذلك على الرغم من عثورنا في كلا الزمانين على المصطلحات نفسها تقريباً كالفاعل والمفعول والصفة والمبتدأ والخبر وغير ذلك. فمع ذلك فإنّ التصوّر العام للنحو ليس هو بل أكثر هذه المصطلحات قد تغيّر معناها أو على الأصح تغيّر ما كان يقصده منها النحاة الأولون. فالحرف عند الأولين هو العنصر أي الوحدة المؤلّفة من قطعة صوتية وتنطبق كعنصر على الوحدة الصوتية (الفونيم) أو على المفردة أيًا كانت اسما أو فعلا أو أداة. وعندما يحدد سيبويه تقسيم الكلم العربية فإنه يقول: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، ولم يقف عند كلمة "حرف" كما يفعله أكثر من جاء بعده، ومعناه: الكلم اسم وفعل وعنصر آخر جاء لمعنى أي لم يأت للدلالة على ذات (object) كالاسم أو حدث (process) كالفعل بل على معنى مثل الاستفهام أو النفي أو غير ذلك ممّا يضاف إلى الاسم والفعل وليس ذلك اسماً أو فعلا لأنّ بعض الأسماء والأفعال تدل على هذه المعاني كالظروف وأسماء

---

36. إلا أنه تتراءى تلك النزعة الجدلية منذ القديم أي في عهد المتكلمين ثم رسخت في عهد أبي العباس المبرد وهو أول من خالف من أجل المخالفة. انظر الانتصار لابن ولاد (مخطوط دار الكتب المصرية رقم 705 نحو).

الاستفهام والأفعال الناسخة وغير ذلك. أمّا لفظة "كلمة"[37] فهي عند سيبويه غير ما هي عند ابن مالك : فلفظة "كتاب" كلمة والألف في "الزيدان خرجا" كلمة ولكن الهمزة في "أكتب" والتاء في "اكتتب" والميم في "مكتب" ليست كلما لأنها حروف بنيت عليها الكلمة ولا تنفصل. فالكلمة هي الحرف (= العنصر) المنفصل : إمّا بالتمام (تبتدأ وتوقف عليها) أو جزئياً كالحروف التي تدخل وتخرج إذا اقترنت بكلمة أخرى ولم تبنَ عليها هذه الأخيرة. فهذا هو مفهوم الخليل وسيبويه. فالتنوين على هذا كلمة وحتى الحركات الإعرابية كما لاحظه الرضي[38]. امّا عند ابن مالك "فالكلمة لفظ مستقل دال بالوضع (تأثير علم الكلام والفلسفة) ..." (التسهيل، ص 3).

والاختلاف حاصل في التصوّر أساساً وإن كان اللفظ واحداً، وذلك مثل الخبر فإن سيبويه لا يسمّيه كذلك دائماً بل هو عنده المبني على المبتدأ. أمّا كلمة "خبر" فقد يطلقها على هذا وعلى الحال أيضاً بل على كل ما هو مفيد (= فيه علم للمخاطب). ولم يأتِ فقط للتعريف لمبتدأ وما أشبهه. وكثيراً ما يذكر سيبويه -وشيخه الخليل وأصحابه- عبارة "مبني على" و"محمول على" وهو يريد بذلك مفهوما رياضيا وهو التبعية (Dependency) التي يتصف بها بعض العناصر في "بناء" الكلام كالخبر بالنسبة للمبتدأ والمفعول بالنسبة إلى الفعل. ومفهوم البناء لا سبيل إلى وجوده عند المتأخرين فقد استبدل بمصطلح آخر وهو

---

37. انظر الكتاب (II/ 64، و423).

38. شرح الكافية (I/ 5).

"التركيب" وظهر لأوّل مرة على لسان النحاة البغداديين وخاصّة ابن السراج[39]. ولم يستعمله ولا مرّة واحدة سيبويه.

النظرية اللغوية العربية والنظريات الحديثة : مقارنة نقدية

أ) أرسطو واللسانيات الحديثة

الحدّ بالصفات الذاتية والقسمة الأفلاطونية

لقد تأثر النحو بالمنطق اليوناني في عهد ازدهار الفلسفة في بغداد ويتراءى ذلك بوضوح في كثرة استعمال ابن السراج للتحديد بالجنس والفصل (per genus et differentiam specificam) الذي وضعه أرسطو (انظر تحديده للاسم والفعل مثلا)، وكذلك كثرة ما جاء في كتابه "أصول النحو" من التصنيف "للمقولات النحوية" على شكل القسمة الفلسفية. وهذا لا سبيل إلى وجوده في نحو الخليل وسيبويه. وستغزو هاتان الطريقتان التحليليتان كل النحو العربي بعد ابن جني وخاصة المتأخرين من النحاة. وسبب إشارتنا لذلك هو انّ النظريات البنوية الغربية ومنها نظرية المكونات القريبة قد بنيت كلّها على أساس التحديد بالجنس والفصل والقسمة التصنيفية.

فاهمّ ما تتصف به هذه النظريات هو أنها لا تستخدم كمفهوم منهجي واستكشافي إلاّ علاقة الاندراج (Inclusion). وهذه العلاقة هي جوهر الحدّ الذي يبنى على الجنس والفصل وفي الوقت نفسه جوهر

---

39. انظر، أصوله (I، 64).

القسمة البسيطة[40]. فأما الحدّ المشار إليه فإنّ المعروف عنه أن يتساءل عن الشيء إلى أي جنس ينتمي ثم في داخل هذا الجنس ما هي الفصول (أي الصفات) التي تميّزه عن غيره من افراد هذا الجنس. وهو من أنواع الحدود الحد الوحيد الذي تعتمد عليه البنوية. فالفصول عند أصحابها هي الصفات المميزة (Features) التي تجعل هذه الوحدة اللغوية تمتاز عن غيرها من تلك التي تدخل في جنسها، ولا تعرف البنوية نوعا آخر من الحدود[41]. أما القسمة البسيطة فأساسها هي ايضا علاقة الاشتمال لأنها عملية تقسيم وتصنيف.

فيبتدأ من الجنس البعيد يكون تحته أجناس قريبة ثم كل جنس يحتوي على انواع وكل نوع إلى ... حتى ينتهي إلى الأشخاص، وهذا شيء مألوف في جميع العلوم التي تعتمد أساساً على التصنيف وذلك كعلم الحيوان وعلم النبات وجميع العلوم إلا بعض العلوم التي لا تكتفي بهذه القسمة وذلك كالرياضيات فإنّ لها، زيادة على ذلك، القسمة التركيبية (Combinatory). وواضح جدا أن التحليل اللغوي إلى مكونات قريبة جوهره هذه القسمة البسيطة لا القسمة التركيبية، في كونهما يتجاوزان مجرد الوصف والتصنيف. وسنعود إلى هذين المفهومين بعد قليل.

---

40. ويسميه مؤلفو الكتب الرياضية العرب الآن "الاحتواء". والاشتمال والاندراج مصطلحان معروفان عند العلماء العرب.

41. علاقة الاشتمال والاحتواء معروفة ومستغلة في الرياضيات الحديثة إلاّ أنها ليست العلاقة الوحيدة المعروفة لديها.

فالبنية عند اللسانيين البنويين هي المجموعة من الوحدات التي تكوّن نظاماً من العناصر المتخالفة أي التي تنتمي إلى فئة معينة، وتتمايز أفرادها (أو تتقابل) بصفة أو صفات لا توجد في غيرها، أو كما يقولون: تتصف الوحدة بما ليس لغيرها. وعلى هذا فالبنية عندهم جوهرها الاندراج والاحتواء. وتتفرّع على هذا النوع من العلاقات علاقات أخرى، وهي المفارَقة أي عدم الاشتراك إطلاقا في صفة من الصفات التي تجعل الأفراد ينتمون إلى فئة واحدة، ثم علاقة التقاطع (Intersection) وهي الاشتراك في صفة واحدة مثلا. وقد حاول بعض اللغويين الرياضيين وغيرهم أن يمثل هذه العلاقات الاندراجية بتطبيقها على النظام الصوتي[42]. وقد بيّنوا بعملهم هذا ودون شعور منهم أن نظرية البنويين من الفونولوجية إلى نظرية المكوّنات هي نظرية اندراجية محضة (Intensive).

وقد تفطّن تشومسكي (كما رأينا) إلى مظهر واحد من ذلك وهو أنّ هذه النظريات لا تتعدّى التصنيف (Taxinomia) إلا أنه لم يزد على ذلك أكثر ممّا قاله. هذا فيما يخصّ الماهية الحقيقية للنظرية البنوية، أمّا فيما يخصّ إصلاحها فقد رأينا أنه أحيا مفهوم التحويل وجعله مكمّلاً لنظرية المكوّنات القريبة.

42- انظر مقالة J. Cantineau : Sur le classement des oppositions، Word، 1955.
وكتاب S. Marcus : "Linguistica mathematica"، Bucarest، 1963.

الحد الإجرائي العربي والقسمة التركيبية

إنّ النحاة العرب الأوّلين لم يكن من اهتمامهم النظر في الوحدات اللفظية في ذاتها ومن ثمّ لم يحاولوا أن يشخصوها بأوصافها السكونية أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصفات (أو لم يهتمّوا بذلك)؛ إنما الذي كان يهمّهم بالدرجة الأولى هو كيفية تحصيلها وتحقيقها، سواء كانت وحدات صوتية أو صرفية أو تركيبية. فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تؤدّيها العرب الموثوق بعربيتهم. وهذه الأقيسة تتطلّب أن يحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما (أقدم تحديد للقياس)[43]. فلمّا اتضح لهم أن هذه القطعة من الكلام تتحقّق بالطريقة نفسها التي تتحقّق بها قطع أخرى جعلوها باباً وأصلاً، أي مجموعة من الأفراد المتكافئة لا من حيث صفاتها الذاتية لكن من حيث طريقة بنائها وتركيبها أو مجرد تحصيلها. فهذا الحمل هو إجراء، أي عمل مضبوط يؤدّي إلى اكتشاف المجموعات من العمليات المتكافئة ومن ثمّ إلى الوحدات. فالتشخيص للوحدات عندهم ناتج من الإجراء، أي من مجموعة من العمليات وليس ناتجاً عن البحث عن الصفات الذاتية وبالتالي عن الخلاف. ويمكن أن نمثّل لذلك باستخراج أوزان الكَلِم، فإنّ وزن الكلمة لا يتحدّد إلا بحمل عدة كلمات بعضها على بعض. ومعنى ذلك أن يجعل كل حرف من

43. ليس القياس النحوي (بل والفقهي) مجرّد شبه يثبته الباحث بين شيئين بل هو تكافؤ بالمعنى الذي تقصده الرياضيات الحديثة. والجامع في النحو هو تكافؤ في البنية (توافق البناء على حسب تعبيرهم) لا أيّ تكافؤ، وخصوصاً التكافؤ الناتج عن توافق الصفة الذاتية فهذا غير كافٍ عندهم.

كلمة ما إزاء ما يقابله من كلمة أخرى أو بلغة الرياضيات أن تجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي تتألف منها مجموعتان فما فوق (وهذه العلاقة هي تطبيق من نوع المقابلة بالنظير Bijection). وهكذا تستنبط الصيغة الجامعة التي تنتمي إليها كل هذه الكلمات. والانتماء هنا ليس مجرّد انتماء إلى جنس، كالفعل الماضي المجرّد الثلاثي مثلا بل، زيادة على ذلك، مفهوم انتماء إلى البنية التي يتحدّد بها الفعل الماضي المجرّد الثلاثي. فهذا دليل على أنّ الحدّ الإجرائي لا يكتفي بذكر الصفات الذاتية (فعل، مجرد، ثلاثي)، ولكن لا نعني أنّ الباحث يستطيع أن يستغني عن هذه الصفات أي عن الجنس الذي تحدّده، إلاّ أنّ الحدّ الإجرائي يتجاوز الحد بالجنس والفصل بإدخال الترتيب على الجنس، فالفئة المرتبة العناصر وبالتالي ذات العلاقات المباشرة مع غيرها هي المعتبرة عند العلماء العرب لا الفئة البسيطة.

هذا فيما يخصّ الحدّ، أما القسمة فهي عند النحاة العرب وخاصة عند الخليل غير اندراجية أيضا لأنها في الواقع استفراغ لجميع التراكيب التي تحتملها المجموعة من العناصر. وذلك مثل الحروف الأصول للكلام، فإنّ الخليل وضع ما يسمّى الآن بالجبر التركيبي (Combinatorial Algebra). وبيّن بالنسبة للثلاثي مثلا أنّ فيه ستة (6) احتمالات في تركيب حروفه وأنّ الرباعي فيه 24 احتمالا، ومن ثمّ توصّل إلى مفهوم ما يسمّى الآن بالعاملي (Factorial)، كما توصّل إلى مفهوم الزمرة الدوّارة (Cyclic Group) وطبّق ذلك أيضاً على البحور الشعرية كما هو معروف.

فالنحاة الخليليون القدامى، ونحن أتباع لهم في ذلك (مجتهدين لا مقلّدين إن شاء الله) يجعلون القسمة التركيبية منطلقاً، ثم يحدّونها بالحدود الإجرائية، أي لا يعتبرون في المجموعة المتناهية من التراكيب المحتملة إلاّ تلك التي تُستنتج بالقياس أي بالطريقة الحملية التي وصفناها، ثم يحدّون كل ذلك بالاستعمال الفعلي للناطقين بالضاد. ومثال ذلك كلمة "استحوذ"[44]، فالحدّ لهذا الصنف من الأفعال هو مثال : "استفعل" وهو تحديد للقسمة التركيبية الخاصة بالفعل الثلاثي بالزيادة المعروفة لهذا الفعل، ومطبّقة هنا على مجموعة (ح و ذ)، فالناتج على تطبيق كل هذا هو "استحوذ" وهو المستعمل بالفعل، فهو موافق للقياس، إلاّ أنّ هناك قياساً آخر وهو أنّ مجموعة الأفعال الجوفاء (التي ينتمي إليها) تُقلَب فيها حرف العلة ألفا لعلة صوتية (في المجرّد وبالحمل عليه في غيره). فـ"استحوذ" شاذّ عن هذا القياس الجزئي لكنّه مطّرد بالنسبة للقياس الأوّل الذي يهمّ الفعل الثلاثي، وهو مع ذلك مطّرد في الاستعمال الحقيقي.

وقبل أن نتطرّق إلى المفاهيم الأساسية للسانيات الخليلية لا بدّ أن نشير إلى أنّ النحو العربي هو قبل كلّ شيء أصول أو قوانين تضبط التراكيب السليمة مع بيان مدلولاتها الوضعية، فهو يخصّ اللفظ كعنصر دال أي الموضوع للدلالة على المعاني. ولهذا فإنّ الحد الإجرائي قد استُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنه قد استُغِلّ أيضا في علاجها لكن في علم آخر وهو علم البلاغة (وخاصة علم المعاني). إلا أنه لا بُدّ، بهذا الصدد، أن نميّز بين الحدّ اللفظي والحدّ بالمعنى. فالأول غالباً ما يكون، عند

44- انظر الصاحبي لابن فارس مثلا.

القدامى، إجرائياً وأمّا الثاني فأكثره وصفي. والتخليط بين هذين النوعين من الحدود قد كان سببا في كثرة الحدود التي ذكرت للاسم والفعل (عندما غزا المنطق اليوناني أفكار الناس)[45]. وقد مَثّلَ سيبويه للاسم بأمثلة كرجل وفرس وقابل بذلك مدلول الفعل فقال : "أمثلة أخذت من أحداث الأسماء" (الكتاب 1/I) فمدلول الفعل عنده "حدث" (Process) ويقابله "المسمّى"[46] في كونه مدلول الاسم. فيتحدّد المسمّى كمقابل للحدث وهو الشيء أو الذات حال كونه مسمّى الاسم (Process/ Object). وهنا حدّ بالمعنى وهو أيضاً حدّ وصفي غير إجرائي. أمّا قولهم: "قد يُعرَف (الاسم) بأشياء كثيرة منها : دخول الألف واللام ... ودخول حرف الخفض عليه... وبامتناع قد وسوف من الدخول عليه ..." (أصول النحو لابن السراج (I /37)) فهو حدٌّ على اللفظ، إلاّ أنّ ابن السراج لم يجمع هذه الأشياء التي "تدخل في حد الاسم"[47] (وهذا تعبير الرماني) وقد ذكره سيبويه كله في كتابه وهو حدّ إجرائي في جوهره، وسنتطرّق فيما بعد لحدّ الاسم بالتفصيل.

مبدأ أو منطلق التحليل العربي

الانفصال والابتداء

إنّ البنويين ينطلقون في تحليلاتهم من الكلام الخام المُدَوَّن في مدوّناتهم وهو غير مفصول بعضه عن بعض. فيلجؤون إلى عمليتين يجرونهما معا، وهي

45- ابتداء من نهاية القرن الثالث (من عهد المعتضد).

46- القول على أنّ الاسم ما دلّ على "مسمّى دلالة وضع" (ابن الشجري) فيه دور لأنه يمكن أن يعكس : "المسمّى هو ما يدل عليه الاسم" ولا يفيد غير ما أفاد الأوّل.

47- حدّه اللفظي.

التقطيع بالاعتماد على الاستبدال (Segmentation/ Commutation) ؛ يقطعون قطعة من الكلام فيختبرونها باستبدالها بقطعة اخرى، فإذا بقي الكلام كلاماً مستقيما حكموا على القطعة الأولى بأنها وحدة من وحدات هذا الكلام، مثل : ذهب به/ كتب به/ ذهب إليه/ ذهب بك. فالعبارة الأولى تتكوّن من ثلاث وحدات لقابليتها للاستبدال مع بقاء الاستقامة[48]. امّا أصحاب النحو التوليدي (ونظرية المكوّنات) فإنهم يفترضون انّ كل جملة تنقسم إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي (Verb phrase/ Noun phrase) فهم ينطلقون من شيئين بالتحكّم الكامل : مفهوم الجملة بدون تحديد، وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية، وهو تحكّم محض كما قلنا.

امّا النحاة العرب المتقدّمون فإنهم لا يفترضون شيئاً بل ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه. فينظرون في الكلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية ما هو أقلّ ما يمكن أن يُنطق به من الكلام المفيد، فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل #كتاب# أو أيّ قطعة مماثلة كجواب لسؤال : ما بيدك؟ مثلا. وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا. وهذا ما يصفونه بانه : "ما ينفصل ويبتدأ" (الكتاب، 96/I). ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطع اخرى لها منزلتها أي "تنفصل وتبتدأ". فعبارات اخرى مثل : #بكتاب# و#بالكتاب# و#كتاب كبير# كل واحدة منها يمكن ان تكون كلاماً مفيداً ولا يمكن ان يوقف على جزء منها. ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، اي على انّ بعضهما

---

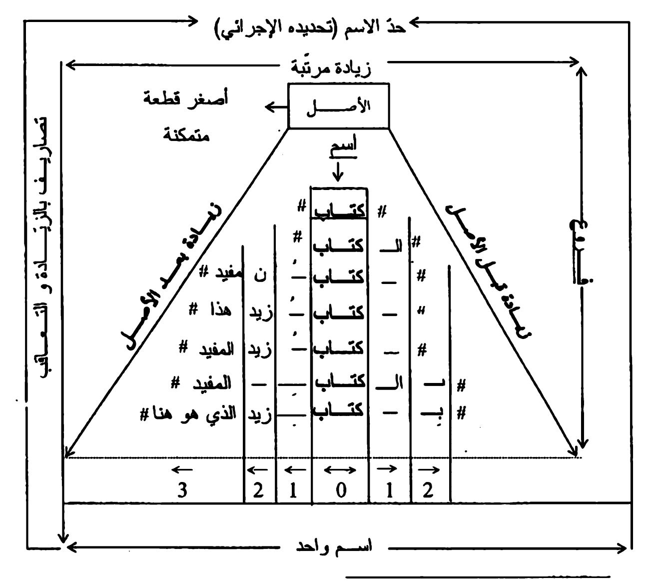
48. ويلجا إلى مقياس اختلاف المعنى بعد الاستبدال الوظيفيون للحكم على وجود وحدة لغوية. امّا الاستغراقيون فيلجؤون إلى السياق لامتناعهم من اتخاذ المعنى كمقياس لتشخيص الوحدات.

أصل لبعض. والأصل عندهم هو ما يبنى عليه، وبالتالي ما ليس فيه زيادة. فالأصل هنا هو #كتاب# وتتفرّع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها (=بمنزلتها) من حيث الانفصال والابتداء (=الانفراد) بإلحاقها ما يسمّونه بالزوائد، وهي أداة التعريف وحرف الجر على اليمين والإعراب والتنوين (إذا لم تدخل أل) أو المضاف إليه وأخيراً الصفة. فكل هذه الزوائد "تدخل في حدّ الاسم". والزيادة على الأصل هي نوع من التحويل على حدّ تعبير اللسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحدّدها هذا التحديد الإجرائي (= تحديد فيه عمليات تحويلية). وتتحدّد في الوقت نفسه كل المكوّنات التي تتألّف منها هذه الوحدة (وسمّوها بعد سيبويه باللفظة). فلكل جزء من اللفظة موضع خاص، فأداة التعريف لا تظهر إلاّ في الموضع الأوّل على يمين الأصل وبعدها حرف الجر. فالوظيفة النحوية تحدّد لنا بكيفية صورية. ثم إنّ الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه. فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا ممّا يدخل فيه.

هذا وقد تبيّن للنحاة أنّ بعض الأسماء قد لا تقبل بعض الزوائد فجعلوها أصنافاً. ووصفوا التي لا تقبل كل الزوائد بالتمكّن والتصرف التام (متمكن أمكن)، وبعضها التي تقبل التنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف، والتي لا تقبل أي زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) وهي الضمائر وبعض الظروف وغيرها. وينبغي ألاّ نخلط بين هذا التحليل الصوري الناجع بالتحليل الدلالي. إلاّ أنّ النحاة يخصّصون لكل موضع دلالته الوضعية (أي التي وضعت له في الأصل) فهذا المثال هو قاعدة صورية لتخليل المعنى (الوضعي) ولا يلجؤون أبداً

إلى الدلالة في التحديد اللفظي أو الصوري للوحدات[49]. ولذلك قالوا بأن اللفظ هو الأول. أما إذا صار المعنى الوضعي معنى آخر كما في المجاز فيكون لهذه الظاهرة طريقة أخرى في التحليل وترجع إلى البلاغة كما سبق لن قلنا.

فهذه صورة حدّ الاسم وبه يمكن أن نمثل أي نوع من الأسماء.



49- المهم هو أن لا يقع تخليط. وهو الأ يلجأ إلى علم المعاني Semantics لتفسير ما هو راجع إلى اللفظ ولا العكس. أما اللجوء إلى المعنى لتصنيف الوحدات فهذا مفيد. فأنواع الأسماء تتحدّد كما رأينا بالمقياس اللفظي (وهو صوري بالضرورة) كما تتحدّد بالقياس الدلالي. فقد ميّز سيبويه بين الاسم اللازم (الاسم العام والعَلَم الخاص) وغير اللازم، وينقسم هذا الأخير إلى مكني وغير مكني. فالأول قد يكون تاما مثل "فلان" و"كم" و"كذا" أو ناقصا وهو المضمر، وغير للكني مثل الظروف والإشارة والموصول وغيرها.

وهذا الحدّ هو الذي يكتسبه المتعلّم بدون ما شعور منه، فإذا صار قادراً على إجرائه في كلامه -بدون شعور- صار الحدّ عنده كالمثال الذي يبني عليه هذا الجزء من الكلام الذي هو الاسم بمختلف أنواعه، وفعلوا مثل ذلك بالنسبة للفعل. فللفعل أيضا حدُّه ومثاله إلاّ أنه يختلف عن الاسم في أنه متفرّع إلى ثلاثة حدود الماضي والمضارع والأمر، والأصل في الماضي هو الغائب لأنه يأتي على أقل ما يمكن أن ينطق به : فيه الفعل + علامة عدمية تمثل ضمير الغيبة ثم تتفرّع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرفع ثمّ ضمير النصب على يساره والزوائد التي تخص الفعل كـ "قد" وغيرها.

المثال كمفهوم عربي لا مقابل له في اللسانيات الغربية

إنّ هذا الحد الصوري الإجرائي الذي به تتحدّد العمليات المحدثة للوحدات ومن ثمّ المحدّدة لها من وجهة نظر النحو تنتج عنه، كما رأينا، صورة تفريعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى ما لا نهاية من فروع، ويسمّيها نحاتنا المتقدمون مثالا (يجمع على مُثل غالبا) وقد أطلقنا عليه اسم Generator pattern أو Schème générateur بالإنكليزية والفرنسية حتى تكون له مكانته في اللسانيات العامة.

وأهمّ شيء يمكن أن نقوله ههنا هو أنّ المثال ليس خاصاً بهذا المستوى من تحليل الكلام الذي هو "اللفظة" بل هو موجود في كل المستويات: في أدناها كمستوى الكلمة (وهي المكوّن للفظة) ومستوى التراكيب الذي هو فوق اللفظة. وسنرى ذلك فيما بعد إن شاء الله. فالنحو كلّه مُثلٌ لأنها الصيَغ والرسوم -وهو شيء صوري (Formal)- التي تبنى عليها كلّ وحدات اللغة إفراداً وتركيبا. فهي تصوير وتمثيل لما تحدثه الحدود

الإجرائية. وعلى هذا فمثال الكلمة هو بناؤها ووزنها، لأنه يمثل بكيفية صورية مجرّدة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يسمّى بالكلمة[50]. وبما أنّ الكلمة العربية ناتجة عن قسمة تركيبية للحروف الصوتية لكن على مُثل معيّنة محدودة العدد فقد جعل النحاة الأوّلون لكل حرف من الحروف الأصول الأوّل والثاني والثالث رموزاً هي الفاء والعين واللام (هذا بالنسبة للثلاثي)، وزادوا عليها الزوائد هي بذاتها دون تجريدها إلى رموز (لأنها ثوابت، أمّا الأصول فمتغيّرات)، ثم حصروا هذه المثل فأحصى منها سيبويه ما يقرب من 300 (وأحصوا بعده أكثر من ألف ومائتين وأكثرها قليلة الاستعمال).

ولا بدّ من التنبيه على أنّ مثال الكلمة (ومثال اللفظة) هو شيء تجهله تماماً اللسانيات الغربية ولا يعرفه من اللسانيين إلاّ من اطّلع على ما كتبه النحاة العرب، أو ما أثر عنهم (عن طريق المستشرقين وسمّاه هؤلاء : Schème). وكنّا قد نبّهنا إخواننا الباحثين العرب أنه من العبث أن يحاول المحلّل أن يكتشف في كلمة مثل "أصحاب" ما هي القطعة الصوتية التي تدلّ على الجمع وذلك خضوعاً للتقطيع الذي تعوّد الغربيون أن يسلّطوه على لغاتهم. فالمجموعة من الهمزة الزائدة وسكون الصاد وزيادة الألف وترتيب كل ذلك أصولا وزوائد هو الذي يدلّ معا على الجمع أي مثال : أفعال، لا الهمزة وحدها ولا الهمزة مع الألف. وهذا خلافاً لكلمة "مسلمون" فزيادة الواو والنون هي وحدها تدل على الجمع

50- والكلمة لا تكون مورفيما (Morphem) في جميع الأحوال. وذلك مثل حروف المضارعة فهي مورفيمات أي عناصر دالة، وليست كلمات لأن الكلمة هي الجزء الذي يمكن أن يدخل ويخرج دون أي ضرر للوحدة التي تدخل فيها. فحروف المضارعة ليست كلما لأنها إذا حذفت تلاشت الكلمة التي دخلت فيها.

وهذه الزيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللغات الأوربية إلا أنّ اللغات الجرمانية -ومنها الإنكليزية- بعض تصاريفها هي من قبيل التصريف العربي. ولم يفكر أحد في استخراج مُثلها على الطريقة العربية على ما علمناه (وذلك مثل : Sprechen/ Sprach, Children/ Child). ويتضح من ذلك أنّ اللسانيات البنوية كلّها والنحو التوليدي إلى حدٍّ ما تعتقد الاعتقاد الراسخ (وهو عندهم عقيدة صمّاء لا يريدون بها بديلا) أنّ الوحدات اللغوية كلّها قطع صوتية أو ظواهر نبرية على الرغم من أنهم يعرفون أنّ للترتيب أيضا دلالة، إلاّ أنهم لا يستغلّونه كعنصر هامّ في استخراج المثل في كل مستوى من مستويات اللغة. فالنزعة السائدة عندهم ما تزال التقطيعية (Segmentalism) المفرطة. وكان سبب تحفظنا من هذه النظريات هو طغيان هذه التقطيعية التي تتراءى في جميع أقوالهم وتحليلاتهم.

مفهوم التبعية النحوية عند الغربيين وعند العرب: مقارنة نقدية

أمّا المثال في مستوى التراكيب أي بالنسبة لبنية الجملة من الناحية الصورية غير المعنوية فهو شيء قلّ من تنبّه له لأنّنا لا نعرف من بنية الجملة إلاّ الترتيبات المختلفة لمكوّناتها : فعل + فاعل + مفعول/ مبتدأ + صفة + خبر + صفة وغير ذلك. ولم يهتم البنويون من أصحاب نظرية المكوّنات بهذه الترتيبات بذاتها، إذ طغى عليهم مفهوم التفكيك إلى مكوّنات تتداخل بعضها في بعض حتى شغلهم عن كل تصوّر آخر ممّا ليس تقطيعياً محضاً. أمّا البنويون الوظيفيون، كمارتيني مثلا، فقد جعل من المستوى التركيبي مجرّد تركيب للمونيمات (وهي المورفيمات عند غيره أي

الدّوال)، وصنّف من أجل ذلك الدّوال إلى عناصر تستقل وأخرى لا تستقل وعناصر وظيفية. فكل الجمل تتركّب بكيفية من الكيفيات من هذه العناصر الثلاثة عنده وعند من تابعه.

أمّا النحاة العرب فلم يجعلوا من العنصر الدال (المورفيم) الوحدة التي تتركّب منها الجمل كما فعله مارتيني، ولا الكلمة (في مفهومهم) أيضاً بل ولا اللفظة (كما تصوّروها). وبعبارة أخرى : فإنّ لمستوى التراكيب (أو بنية الجملة) وحدات مجرّدة خاصّة به وليست مجرّد قسمة تركيبية لما تحته من المستويات. فما هي يا ترى هذه الوحدات المجردة؟

ينطلق النحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن يُنطَقَ به من الكلام المفيد ممّا هو أكثر من لفظة وذلك مثل : "زيد منطلق". وهذا قد يجيء ككلام مفيد ويتألّف من لفظتين. ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة وذلك مثل :

1	2	3
∅	زيد	منطلق
إنّ	زيداً	منطلقٌ
كان	زيد	منطلقاً
حسبت	زيدًا	منطلقاً
اعلمت خالدا	زيداً	منطلقاً

فكل هذه التراكيب هي محمولة بعضها على بعض وهي متكافئة من حيث إنها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أي زيادة عليه).

وتفرع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد. وعند ذلك يتضح لهم أنّ هذا الجدول هو في الحقيقة قياس وحدّ ومثال (مِثل المُثل التي توجد في المستويات التي تحتها). ويتبيَن بهذا المثال التركيبي أنّ الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر تأثيرا لفظياً ودلالياً على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة. وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملا وما تؤثر فيه معمولا. ولاحظوا أيضاً، وهو مهمّ جداً، أنّ أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله وهو الذي لا يستغني عنه العامل، فسمّاه الخليل وسيبويه المعمول الأوّل. فيكوّن العامل مع هذا المعمول زوجاً مرتباً على حدّ تعبير الرياضيين. أمّا الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه هو الخلو من العامل اللفظي وهو على أيّ حال عامل (أشرنا إليه بالعلامة العدمية Ø) وهو الذي يسمّى عندهم بالابتداء. والمبتدأ هو المعمول الأوّل لهذا النوع من العوامل. فهذا الذي اكتشفوه ثم نظّروه بهذه الكيفية يمكن أن يصاغ صياغة منطقية رياضية. ثم إنّ كل واحد من هذه الوحدات هي كيان مجرّد لأنّ العامل مثلا شيء ومحتواه شيء آخر. فقد يكون العامل كلمة واحدة (ولا يكون أبداً مورفيماً مركّباً في كلمة) مثل "إن" و"كان"، وقد يكون لفظة مثل "حسبت"، وقد يكون تركيبا بأكمله وذلك مثل "أعلمت خالدا" (انظر الجدول الذي رسمناه فوق). وهكذا هو الأمر بالنسبة للمعمول الأوّل الثاني. هذا وقد تظهر معمولات أخرى غير هذين وهي في الواقع زوائد تركيبية تدخل على العامل ومعموليه وتخرج كما هو الشأن في

الزوائد التي تزاد في مستوى اللفظة. فهي إذن مخصصات من حيث الدلالة وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به (فهو دائما معمول ثان) والحال والتمييز وغير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصغرى.
وقد رمزنا إلى كل هذه العناصر وعلاقاتها بالرموز التالية :

$$[(ع \leftarrow م_1) \pm م_2] \pm خ$$ [51]

ع - العامل. $م_1$- المعمول الأول. $م_2$- المعمول الثاني. خ - المخصص. ← - الترتيب الواجب. والقوسان يجمعان الزوج المرتب. أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى.

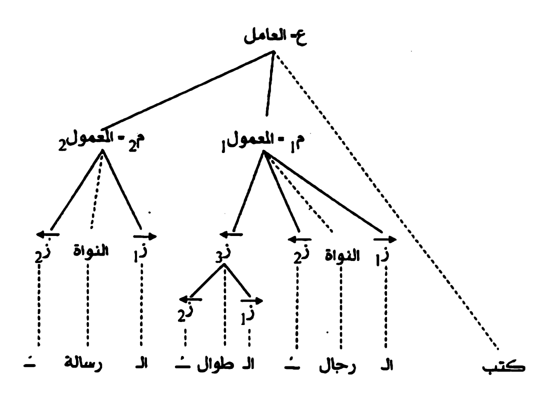
فهذا التمثيل (Simulation) جوهره التجريد الإنشائي (ويتمّ كما رأينا بحمل الشيء على الشيء) أي الذي ينشأ منه كيان جديد، وهو البنية الجامعة إذ لم تكن ظاهرة قبل هذه العملية (وهو غير التجريد الاندراجي الممثل بالشجرة المولدة للمكوّنات). ويمكن أن يتصرّف إلى عدد كبير من التصاريف التركيبية بتحويل محتوى كل واحد من عناصره وترتيبها إلى كل ما تحتمله هذه الصيغة من الترتيبات. ومن أهمّ هذه التحويلات نذكر ظواهر التداخل أو الإطالة (وهو التعبير القديم) ويقابله في الإنكليزية الـ Recursivness. فإن محتوى "ع" و"م" و"خ" يمكن أن يتكرّر وهنا يحصل بطريقتين : إمّا بالإطالة على خطّ مستقيم مثل عطف البيان وعطف النسق والبدل والتوكيد، وإمّا بالإطالة التضمنيّة وذلك كقيام تركيب مقام

51. فهذه الصيغة تمثل جميع البنى التركيبية التي يحتملها القياس.

كلمة في "ع" و"م" و"خ" ثم قيام تركيب آخر مقام كلمة في داخل هذا التركيب الأخير (الذي يتضمنه الأول) وهكذا إلى ما لا نهاية (والقياس لا يمنع من ذلك إنما الاستعمال هو الذي يمنعه إذا ما تجاوز القدرة على الإدراك)، وهذه الإطالة نجدها حتى في داخل اللفظة، وإنما يختص بها موضعا المضاف إليه والصفة من اللفظة فقط. والجدير بالملاحظة هو أن اللفظة الفعلية هي تركيب لا كلفظة (لأنه تناقض) لكن بالنسبة إلى محتواها. إذ الفعل يعتبر دائماً عاملاً سواء كان داخلاً في لفظة أم لا. وهذا يبيّن أنّ المستويات اللغوية ليس أسفلها دائما داخلا فيما فوقه بل قد يكون الأعلى داخلا فيما تحته. وسنمثل لكل هذا فيما بعد إن شاء الله.

فقد حان الآن أن نتحدث عن العلاقة التي توجد بين نظرية العامل العربية هذه والنظرية الغربية المسماة: بالتبعية النحوية (Dependency Grammar) -وقد سبق أن ذكرناها- فنقول: إنّ النظريتين تتفقان في تجاوزهما للتحليل التقطيعي البسيط المؤدي إلى تحديد المكوّنات باندراجها بعضها في بعض. وقد حاول كروس (Gross) أن يبيّن أنّ التبعية النحوية مماثلة للتفكيك إلى مكوّنات في قدرة التوليد. وهذا تعسّف لأنّ نظرية التبعية تبيّن بوضوح العلاقات غير الاندراجية التي توجد بين الوحدات أمّا نظرية المكوّنات فلا تستطيع ذلك إلاّ بعد صياغتها على أشجار وتأويلات ملتوية وناقصة. والمقصود من هذه العلاقات هي الروابط التي تربط بين الفعل والفاعل، وبين هذين العنصرين والمفعول، ثم بين الاسم ولوازمه كالمضاف إليه والصفة وأداة التعريف وغير ذلك وهي روابط تابع لمتبوع أو على حدّ تعبير العرب : محمول ومحمول عليه (وهو غير المحمول في المنطق). فالفعل مثلا هو المتبوع بالنسبة للفاعل والمفاعيل. والاسم هو

الأول بالنسبة للوازمه، وهكذا يمكن أن يمثل أيضا بشبه شجرة يبدأ فيها بالعنصر الأول في المرتبة ويربط بتوابعه من تحته. وهذا قد حققه المتعاطون للسانيات الحاسوبية[52]. أمّا في العربية فلا نعلم أحدا استغل فكرة التبعية في التحليل النحوي العربي وقد قلنا ذلك من مدة طويلة وهاهو ذا تمثيل لجملة عربية[53] :



---

52. وأقدمهم هاريس الأمريكي وبعض الباحثين الروس وإلى حد ما فوكوا Vauquois الفرنسي. ويظهر أنهم أخذوا فكرة التبعية عن تينيار الفرنسي (L. Tesniere) إلاّ أنهم كيّفوها حسب ما تتطلبه البرمجة. فالتمثيل عند الحاسوبيين للتبعية بعيد جدا عن ما يسمّيه تينيار ، Stemma وهو قريب جدا، كما سنراه، من التمثيل العربي.

53. وكذلك هي "إن" وأخواتها وجميع النواسخ. وقد رأينا أن محتوى "ع" قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا (أي قد يكون العامل هذه الأشياء) وكذلك "م" و"خ"، وكلّ ذلك في حدود خاصة تضبطها الضوابط النحوية.

فهذا قريب جداً من التصوّر العربي الذي سبق أن وصفناه[54] بالعامل التركيبي، وهو دائماً العنصر الذي ينتظم عليه الكلام. ومحتواه هنا هو فعل. فالمتبوع الأوّل هو العامل عند العرب، أمّا ما يعمل فيه فهي دائما الأسماء أو ما بمنزلتها، ثم إنّ العناصر التي هي أدلّة للاسم والفعل هي أيضا تابعة لهما. فهذه وجوه الاتفاق. أمّا الفوارق فهي كالتالي : إنّ الغربيين يجعلون التبعية واحدة سواء كانت هذه التي تحصل في مستوى التركيب وهي دائماً مؤثرة (لها أثر في الإعراب مثلا) أم هذه التي تحصل في داخل اللفظة[55]. أمّا عند العرب فلهم تبعيتان : تبعية بناء وتبعية وصل. واعتمدوا في هذا التمييز على أنّ الارتباط الذي يربط بين الاسم وما يدخل عليه ليس مثل الارتباط الذي يوجد بين المبتدأ والخبر مثلاً. وفي مستوى التركيب بعض العناصر مبنية على أخرى. أمّا الوصل فهو السائد في داخل اللفظة (أي بين "ال" وما تدخل عليه أوالمضاف والمضاف إليه) وقد يوجد الوصل في داخل التركيب فيما يخصّ المخصّص (الحال والمفاعيل غير المفعول به). وهذا الفرق الأساسي تُظهره بوضوح الشجرة التي رسمناها أعلاه: التبعية الموجودة في داخل مجموعتي ت1 و ت2 ليست عملاً تركيبياً إنما هو تبعية وصل، فكلّ واحدة منهما تمثل في نظريتنا "لفظة"، أمّا علاقة العامل بمعموليه -وهما هاتان اللفظتان- فتظهر في كون "كتب" لا توجد بينه وبين القمّة أيّة واسطة. هذا ولا شكّ أنّ هذا النوع من التمثيل يحتاج إلى تكييف كبير حتى

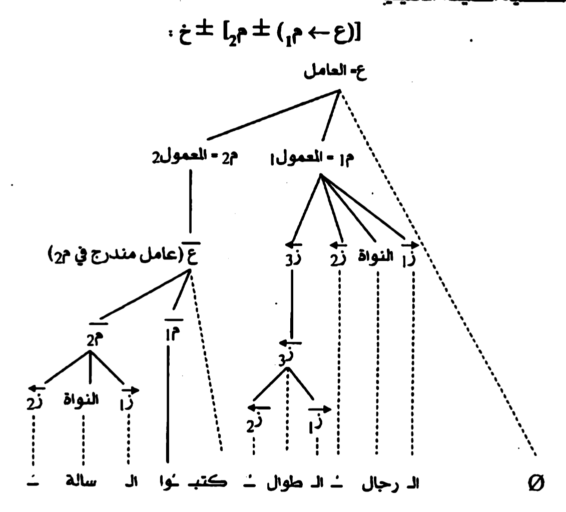
---

54. بخلاف التصور البنوي الاندراجي. وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يستغلوه فتفطّن بعضهم إلى أن التقسيم إلى: تركيب اسمي (Noun phrase)، وتركيب فعلي (Verb phrase) لا يتلاءم مع بنية الجملة العربية، لأن الفعل يتقدّم دائما على فاعله الإعرابي (= النحوي لا المعنوي) والمفعول ليس داخلا بالضرورة في التركيب الفعلي. فلجأوا إلى ما فرّ منه تشومسكي وهو التقسيم إلى مسند إليه (Subject) ومسند (predicate). وله مزاياه ومساوئه.

55. إلاّ أن هذا التمييز يمكن أن يلاحظ في الشجرة التي رسمناها وسنوضّح ذلك فيما يلي.

يستطيع ان يُمثل كل الظواهر التي حصرها العرب في صيغة العمل. ونحن الآن مشتغلون بهذا المشكل الكبير العام. فمن نقائص هذا التمثيل الذي رسمناه اعلاه أنه لا يفرّق بين الترتيب الواجب وغير الواجب ومن ثم بين ما يكون زوجاً مرتباً وبين ما لا يكون كذلك[56]. فالعامل لا يتأخّر عن المعمول الأوّل ابداً لأنهما يكوّنان زوجاً مرتباً، ويمكن ان نبيّن ذلك بتغيير الترتيب للمحتوى أي بتأخير "كتب" عن "الرجال الطوال" ونمثّل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية لكن بعد التكييف العميق للصيغة التي يستعملها الغربيون حسب ما تقتضيه الصيغة الخليلية :

[(ع ← م1) ± م2] ± خ :



56- اما التمييز بين المفعول الأول والثاني فيمكن ان يشار إلى ذلك بترقيمهما، لكن هذا لا يكفي ليبيّن ان المعمول الثاني في حالات كثيرة قابل للتقديم.

الرموز : ز = زيادة (الداخلة على الاسم في اللفظة). ( ) = يحدّان اللفظة. — الخط فوق "معمول" أو "ز" يدلّ على أنّ هذا المعمول يحتوي على عامل ومعمولين أو أنّ ز3 تحتوي على لفظة أو أكثر من ذلك.

وهذا الرسم الشجري (Arborescent Graph) الذي هو من تصوّرنا وهو يخضع لما تقتضيه الصيغة العربية قد أدمجنا فيه مزيّة الترتيب (للمواضع) في مزيّة الاندراج الممثل في التفريع الشجري. ويتضح بذلك أنّ الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية وليس فقط اندراج الشيء فيما هو أعلى منه. ثم إنه يبيّن -هكذا كما ضبطناه في بحوثنا- قبل كل شيء أنّ المعمول الأوّل لا يُقدَّم على عامله أبدا، ولذلك فإن جملة مثل التي مثلناها : "الرجال الطوال كتبوا الرسالة" لا يمكن أن تعتبر فيها "الرجال" معمولا أوّلا لـ : "كتب(ـو) وإن كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكّد على أنّ الفاعل في اللفظ غير الفاعل في المعنى وأنه لا يجوز تقديمه على عامله والدليل على ذلك هو أنّ :

1) موضع "ع" الأولى -وهو هنا الابتداء- يمكن أن يشغله عامل ملفوظ كـ "إنّ" أو أيّ ناسخ كـ "إن الرجال كتبوا الرسالة". ولو كان الرجال فاعلا لما دخل عليه ناصب.

2) موضع المعمول الأول تحت "ع" الثانية يمكن أن يُستبدل بشيء لا يكون هو "الرجال الطوال" وذلك مثل : "الرجال الطوال كتب أخوهم الرسالة"[57].

57. يراجع في هذا الاستدلال : المقتضب للمبرد (IV، 128).

فالمعنى في الحقيقة نوعان : معنى وضعي ومعنى بياني : فالتغيير للفظ (أو البنية) لا بدَّ أن يتغيّر معه أحد هذين النوعين : والذي تغيّر هنا هو المعنى البياني إذ صار يدل اللفظ على اهتمام المتكلم بالرجال الطوال أكثر.

علم المعاني عند الغربيين وعند العرب

وهذا يؤدّي بنا إلى الكلام عن المعاني. فقد أظهرنا إلى غاية الآن اهتماماً منفرداً باللفظ (بمعنى البنية في مقابل المدلول). فهل هذا دليل على صحّة ما ادّعاه على النحاة أبو بشر متّى في مجادلته للسيرافي (في عام 328هـ ببغداد) من اتهم مع اللفظ خلافاً للمناطقة الذين يهتمّون بالمعنى؟ طبعا لا. لأنّ النحاة يؤكّدون دائما أنّ اللفظ خادم للمعنى[58]. وإنما كنحاة لا يمكن أن يستهينوا باللفظ لأنه منه يُنطلق في فهم المعنى[59]. وعلى هذا فما السبيل في دراسة المعاني بعد دراسة اللفظ كلفظ أي من حيث البنية؟ أمّا فيما يخص اللسانيين والمناطقة الغربيين فلهم أعمال كثيرة في ذلك ومتفاوتة القيمة، والذي يهمنا في ميدان العلاج الآلي للغة. فأمّا تشومسكي فقد حاول أن يدرج المعاني في نمطه في الدفعة الثانية من تطوره وهي مرحلة ما يسمّيه بالنظرية النمطية (Standard Thcory)، فجعل المنطلق في التحليل بعد إثبات البنية التركيبية (Syntactic Structure) التي هي كالهيكل أو القالب، ثم يبحث بعد ذلك - لا قبل- عن محتوى هذا القالب : الصوتي منه أي ما يدخل فيه من

58. انظر الخصائص لابن جني (1/ 150).

59. وكذلك المنطق، إلا أنّ اهتمام النحوي ينصبُّ على السلامة اللفظية اللغوية فقط. أمّا المناطقة فيراعون سلامة اللفظ أيضا لكن للتمييز بين الصدق والكذب وهو غرض غير لغوي.

اللفظ المنطوق، والدلالي أي المعنى الذي يمكن ان يدلّ عليه هذا الهيكل. وتسمّى هذه المرحلة التي يثبت فيها الباحث المحتوى اللفظي والدلالة بمرحلة التاويل (Interpretation). وقد حاول بعض أتباع تشومسكي وهم كاتس (Katz) وفودور(Fodor) ثم بوستال (Postal) أن يضعوا للتأويل الدلالي نظرية خاصّة. فالمنطلق عندهم هو كما قلنا الهيكل التركيبي للجملة، وهو في النحو التوليدي بنية الـ Phrase-Structure (التوليد الاندراجي). ثم لا يكتفون بإعطاء كل عنصر دال (العناصر الطرفية في الشجرة) معناه أو معانيه المعروفة في الاستعمال بل يحلّلون هذا المعنى إلى مكّونات بسيطة. وذلك مثل العبارة: "أكل الولد تفاحة": ال- تعريف، ولد= اسم/ مذكر/ آدمي/ صغير السن/، أكل- فعل/ فاعله حي/ نشاط/ غذاء/ إلخ، تفاحة= اسم/ غير مصنوع/ نبات/ يؤكل/ إلخ. ويسمون هذا التحليل بالتحليل إلى مكوّنات دلالية Componential Analysis)[60] والتعسّف في هذا النوع من التحليل ظاهر ظهور الشمس. فما الذي يضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئية التي يسمّونها بالوحدات الدلالية لا تقبل هي نفسها التجزئة إلى ما هو ابسط منها؟ وعلى الرغم من انتقاد التوليديين لنظرية المكونات (البنوية) فها هم أولاء يلجأون إليها في تطرّقهم للجانب الدلالي[61].

60- وهذه المحاولة هي في الحقيقة تطبيق لمنهجية التحليل الفونولوجي على المعاني. فهذه المعلومات الدلالية الصغرى يعتبرونها "صفات مميّزة" (من حيث المعنى) للوحدة الدالة.

61- فبعد إدخال "المعجم" على الشجرة أي تأويل كل عنصر طرفي حسب ما يقتضيه المعجم يحاولون أن يثبتوا المعنى المجمل للجملة بمزجهم لهذه المعاني الجزئية (Amalgamation) فالتوليديون لم يستطيعوا تجاوز التصوّر الأرسطوطاليسي، بل ربما كان عملهم دون عمل ارسطو إذ جعلوا المكونات الدلالية (= الصفات المميّزة) متساوية كالصفات الذاتية الصوتية (الجنس فيها والفصول متساوية).

وقد اضطرّوا -وهم يعالجون المعنى- أن يدخلوا في نظريتهم مفهوماً جديداً لم يكن موجوداً قبل وهو مفهوم البنية العميقة -وتقابلها البنية السطحية- وهذه عندهم هي ظاهر اللفظ (كما سبق أن ذكرناه) لأنّ ظاهر اللفظ قد يكون له أكثر من تأويل. ثم انقسموا إلى قسمين: جماعة منهم تؤكد أن البنية العميقة (المقدّرة) هي وحدها تحمل المعنى أمّا التحويلات فلا تغيّر إلا اللفظ، والجماعة الأخرى تنفي ذلك (ومنهم تشومسكي). وتطرّفت الأولى فذهب بعضهم فيها إلى أنّ البنية العميقة ليست لفظية (تركيبية Syntactic) بل معنوية محضة، فالتحويلات عندهم هي عبارة عن تحقيق لفظ أي تركيب لتأدية المعنى، ولهذا المعنى بنية وتحليل لهما والبنية العميقة شيء واحد. وعلى هذا فالمعنى هو المنطلق في التحليل اللغوي عندهم وتسمّى هذه النزعة بنظرية المعاني التوليدية (Generative Semantics) وبذلك تحوّلوا إلى مناطقة لأنّ البحث في المعاني في ذاتها دون النظر في دلالة الألفاظ عليها أو النظر فيها قبل هو ميدان خارج عن النحو وعلوم اللسان[62].

أمّا النحاة العرب (الأوّلون) فمذهبهم في المعاني مخالف تماماً لهذا المذهب. فهم يعتبرون أنّ اللفظ هو الأوّل أي المنطلق في كل تحليل وخاصّة الذي يرمي إلى إثبات المعاني التي تدلّ عليها ألفاظها أو التي حوّلت ابتداءً من ذلك. ولا بدّ ههنا من الإشارة أنّ الدلالة عندهم هي ثلاث: دلالة اللفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. فدلالة اللفظ هي التي يقتضيها اللفظ بالوضع فالمعنى هنا وضعي. ثم تأتي دلالة المعنى،

62. النظر في المعاني من حيث ارتباطها بعضها ببعض هو شيء مفيد في علوم اللسان لكن لا يكون هذا إلاّ مع النظر في الدلالة اللفظية وانطلاقها منها.

ويسمّيها عبد القاهر الجرجاني "معنى المعنى" وهي التي يقتضيها المعنى الوضعي لكن من حيث هو معنى، طريقها العقل لا الوضع وذلك مثل المجاز والكناية وغيرهما. أمّا دلالة الحال فهي التي يقتضيها حال الخطاب. ثم إنهم يجعلون المعاني اصولاً وفروعاً كما فعلوا بالألفاظ، وهذا أيضاً لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات الغربية. فالمعنى الأصلي هو الذي يدلّ عليه اللفظ وحده ولا يحتاج إلى علامة، ثم يتحوّل هذا المعنى البسيط إلى معنى مركب بحسب تحوّل اللفظ أي بالزيادة على اللفظ الأصلي وتراعي في ذلك المُثل أي الحدود الإجرائية التي تحدّثنا عنها فيما قبل، والمبدا ها هنا هو انه لا يحول لفظ إلى لفظ على مثال[63] معيّن إلاّ لمعنى[64]. وتحديد المعاني يكون بادئ ذي بدء على أساس هذه التفريعات اللفظية. وهذا مقياس موضوعي دقيق لا ينبغي أن يتجاوز، لأنه مبني على الظاهر والشاهد (بخلاف النزعة التي تنطلق من المعنى -غير المشاهد- لتحديد اللفظ). أمّا دلالتا المعنى والحال فدراستهما تنطلق من هذه المعاني الوضعية ثم ينظر الباحث في تحوّلها حسب ما يقتضيه العقل لا الوضع : فالمعنى تلزمه معاني أخرى (= لوازم المعنى في اصطلاح علمائنا) وذلك مثل القول المشهور : "مَلك فرنسا أصلع" فهذا يلزمه : "فرنسا لها ملك وأنّ هذا الملك أصلع". وكذلك هي المعاني البيانية كمعنى "رجل

63. على مثال ليس إلاّ، فهذا هو الفارق الكبير الشاسع الذي يوجد بين اللسانيات الغربية واللسانيات الخليلية : فالمثال -كما حددناه وهو خاص بالعرب- هو المقياس الذي يتحدد عليه مع الوضع اللفظ ومدلوله وتفريعات اللفظ ومدلولاتها.

64. اما التحويل على غير مثال فهو عند العرب عارض صوتي محض كالإدغام والإبدال والإعلال وغير ذلك ممّا يصيب اللفظ وحده لهجيا كان او غير لهجي (وقواعد التحويل الصوتي غير المثال). وشرط الاعتماد على مثال غير مستوفى في البنوية إذ لا تعرف هذا المفهوم إطلاقا.

شجاع" في الاستعارة: "قاتلت أسداً في الحرب"، فالعلاقة بين المعنيين علاقة عقلية غير لفظية إلا أن منطلق التحليل هو ما يدلّ عليه اللفظ بالوضع. وإذا عكسنا الأمر صرنا إلى التعسّف والتمحّل. فبين هذا المنطلق الموضوعي المشاهد وبين ما يقتضيه العقل في ذاته كدلالة المعنى أو حال الخطاب يأتي دور المنطق الدلالي ومنطق التبليغ (Communication) وهو ميدان يسمّيه علماؤنا بالبلاغة أو البيان في أقدم أساميها[65].

65- والبلاغة عند الفطاحل من علمائنا هي علم التبليغ الفعّال، ولا يقصد منها أناقة التعبير فقط كما يتصوّره بعض معاصرينا. وما تركه هؤلاء العلماء من ملاحظات وتحليلات دقيقة في ميدان التبليغ اللغوي شيء عظيم. ولم يتوصّل الاختصاصيون المحدثون إلى معرفة بعض أسرار هذه الظواهر إلا من وقت قريب جدا.

الخاتمة

يمكن أن نستخلص من كل ما ذكرناه في هذه الورقة أنّ العلاج الآلي للعربية يتطلّب معارف أساسية ومتخصّصة تنتمي إلى عدة مجالات وبصفة خاصّة النظريات اللغوية التي لها علاقة بهذا الميدان و التي يمكن، زيادة على ذلك، أن تجري عليها صياغة رياضية دقيقة. وقد خاض في القديم العلماء في هذا الميدان الطلائعي دون أن يتزوّد -بعض الباحثين- بأدنى ما يحتاجون إليه من المعلومات النظرية والتقنية ممّا هو موجود عند البعض الآخر. وصعب حينئذ الحوار بل قد استحال في أغلب الأحيان. وهذا الذي قد مرّ به الغربيون لا نريد أن يتكرّر عندنا، وعلى هذا فالذي نرجوه هو أن يتلقّى اللسانيون والمهندسون تكويناً إضافياً ليكمل هؤلاء وأولئك معلوماتهم بما سيسهّل عليهم لا الحوار فحسب بل والإدراك البعيد الغور للظواهر والتقنيات الخاصّة بهذا الميدان.

كما تبيّن أنّ النظر في جميع النظريات اللغوية -القديمة والحديثة- واختبارها اختباراً علمياً وتطبيقياً هو شيء لا مفرّ منه، فلا بدّ أن يقتنع الباحث أنّ هذا العلم تجريبي اختباري، وعلى هذا فلا يجوز أن نتمسّك بنظرية ونجهل كل شيء عن النظريات الأخرى، ومن ثمّ يجب علينا أن نمحص جميع المفاهيم والتصوّرات وخصوصاً مفاهيم اللسانيات الغربية التي ربّما يتحمّس لها بعضهم تحمساً مفرطاً لجدّتها ولأنه تلقاها من أستاذه في البلدان الغربية فتصير عنده كالعقيدة الصمّاء (Dogma). وقد رأينا أنّ هذه النظريات التي لها قيمة عظيمة مهما كانت عيوبها ونقائصها تتعرّض -وهو شيء طبيعي- لانتقادات

العلماء الغربيين أنفسهم، فيجب أن نلتفت إلى تلك الانتقادات -بكيفية موضوعية- بل وننتقد بدورنا ما نراه غير صالح، وإلاّ كان عملنا مجرد تقليد للمدارس الغربية كما كان عمل بعض من سبقنا مجرّد تقليد لما قاله ابن مالك وابن هشام.

وهذا يوجب علينا أيضاً أن نلتفت إلى تحليلات العلماء العرب وقد اجتهدوا اجتهاداً لا مثيل له في استخراج القوانين الأساسية للغتهم وكشف أسرارها وتعليل شواذها. وليس من المعقول أن يُجهل كلّ هذا الذي تركوه لسبب واحد وهو قدمه وعدم ظهوره في عصرنا هذا. وقد رأينا أن هناك حجاباً يحجبنا عن معرفة ما أبدعه علماؤنا وهو تمسّكنا بما كتبه المتأخّرون من النحاة وعدم خوضنا في التراث الأصيل الأوّل، أو عدم فهمنا له لإسقاطنا عليه تصوّرات المتأخرين. ورأينا أنّ أعظم شيء أبدعوه هو مفهوم المثال، وأنّ هذا المثال يوجد في جميع مستويات اللغة: من اللفظة إلى ما تحتها من الكلم والحروف، ومنها إلى ما فوقها من الوحدات التركيبية، لفظاً ومعنىً. وقد أدّانا ذلك إلى المقارنة بين مفاهيم هذه النظرية وما أتت به اللسانيات الغربية.

وأهمّ شيء تفترق فيه النظرية العربية من اللسانيات الحديثة هو منهج تحديد الوحدات: فالعلماء الغربيون يسلّطون على الخطاب التقطيع بدون مقياس إلاّ قابلية القطعة أن تقوم مقامها قطع أخرى مع سلامة الخطاب، ثم بعد صياغتها يلجأ التوليديون إلى التحويلات لتدارك نقائص التحليل إلى مكوّنات. أمّا العلماء العرب فإنهم ينطلقون من هذه التحويلات نفسها لتحديد الوحدات : يحملون القطع القابلة للانفراد بعضها على بعض فتظهر

المواضع التي تختصّ بها كل وحدة، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن مثالا : ويفعلون ذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات اللغة.

ونحن مقتنعون بأنّ الدراسة المتعمقة لهذه النظرية العربية الأصيلة مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية الخاصّة بالعلاج الآلي للغات سيؤدّينا إلى تغيير الوسائل الحاسوبية التي هي مستعملة الآن في هذا الميدان. وهذا يقتضي أن ننهض بمستوى الصياغة الرياضية، ولن يتمّ ذلك إلاّ بالمساهمة الكبيرة الفعّالة لعلماء الرياضيات من هؤلاء الذين سبق أن نظروا في مشاكل العلاج الآلي للغات.

الجملة في كتاب سيبويه

الجملة في كتاب سيبويه*

إنّ كتاب سيبويه، كما هو معروف، أقدم كتاب في النحو وصل إلينا من حسن الحظ. والغريب أو ما يبدو أنه غريب أنّ هذا الكتاب على الرغم من قِدَمِه فإنه يحتوي على جميع ما عُرف بعد سيبويه من أبواب النحو والصرف وجميع ما اشتهر بعده من مسائله، فهو عمل ناضج تمام النضج. وبما أنه لم يسبقه على أصحّ الأقوال أي كتاب يماثله في غزارة المادة والدقّة العلمية المتناهية فكأنه خرج من العدم في ظاهر أمره وليس الأمر كذلك[1]. إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ النظرية العلمية للغة التي يعتمد عليها هي التي نعرفها اليوم من خلال ما قاله المتأخرون من النحاة، مثل ابن مالك في ألفيته وكتابه التسهيل وشرح هذين العملين أو مثل أبي البركات بن الأنباري قبله أو ابن هشام صاحب أوضح المسالك وغيرهم. فقد مضت أكثر من 40 سنة على جهود بذلناها لمعرفة هذه النظرية القديمة، فاتضح لنا الفرق الكبير الذي يميّز المنظور العلمي الدقيق لسيبويه وشيوخه وتلاميذه للغة وكيفية تحليلهم لها بناءً على هذا المنظور من النزعة

---

*. قُدّم هذا البحث لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1993م، (ونشر في مجلة المجمع سنة 2000م) كما قدمناه في ندوة النحو والصرف المنعقدة في دمشق سنة 1994م. ونشر في مجلة "المبرز" الصادرة عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر سنة 1995م.

1. فقد ذكر سيبويه نفسه أقوال وأفكار عدد كبير ممّن سبقه من النحاة وخاصة الخليل بن أحمد، ذكره أكثر من 600 مرة. وقد أدّى هذا النضج الغريب إلى افتراض من لا ينوي الخير للثقافة العربية من بعض المستشرقين اقتباس النحاة العرب الأوّلين لأهم مفاهيمهم من المنطق اليوناني. وقد رددنا على ذلك في سنة 1965م بمقالة عنوانها "النحو العربي ومنطق أرسطو"، نشرناها في مجلة كلية الآداب بالجزائر.

التعليمية للنحو التي استولت على المارسين للنحو بعد القرنين الخامس والسادس. ولهذا السّبب فإننا سنحاول أن نشرح للقارئ الكريم جانباً واحداً من هذه النظرية العلمية الدقيقة مقتصرين في ذلك على مفهوم الجملة وما يقتضيه التصوّر العربي الأصيل للجملة من المفاهيم العلمية الأساسية من حيث التحليل اللغوي ونظرية المعرفة العلمية عامة.

عدم وجود مصطلح "جملة" في الكتاب : فهذا أمر غريب آخر ألاّ يوجد اثر لكلمة "جملة" في كتاب سيبويه وكذلك العبارة "جملة مفيدة" لا اثر لها في هذا الكتاب. ولا نعثر على كلمة "جملة" بعد سيبويه إلاّ في كتاب المقتضب للمبرد[2]. ونرجّح أنّ شيخه المازني استعملها هو أيضاً، وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنه هو أوّل نحوي يستعمل كلمة "فائدة" بمعنى العلم المستفاد من الكلام. وهذا المفهوم يعبّر عنه سيبويه بكلمة "عِلْم" فقط وما يُشتقّ منها[3]. إلاّ أنّ هذا لا يعني طبعاً أنّ مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه، فهو يسمّيها عادة "كلاما" وإذا دقّق قال : "الكلام المستغنى"، يقول : "ما يستغنى عنه السكوت وما لا يستغنى الا ترى انّ "كان" تعمل عمل "ضرب" ولو قلت : "كان عبدُ الله"، لم يكن كلاماً. ولو قلت، ضَرِب عبد الله كان كلاماً" (الكتاب، I/ 262). ويقول في موضع آخر : "الا ترى أنه لم تنفذ الفعل في "كنت" إلى المفعول الذي به يستغنى الكلام ... فإنما هذا في موضع إخبار وبها يستغني الكلام" (الكتاب، I/ 74). ويقول : "قبح أن

---

2. للمقتضب (III/89).
3. انظر كتاب القوافي للأخفش، ص66، والكتاب (I/22 و 26-27).

تقول "أنك منطلق بلغني أو عرفت" لأنّ الكلام بعد أنّ أو إنّ غير مستغن كما أنّ المبتدأ غير مستغن" (الكتاب، 463/I). ويقول أيضاً : "ألا ترى لو قلت : "فيها عبد الله" حسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسُن واستغنى في قولك "هذا عبد الله" (الكتاب، 261/I). ويريد سيبويه من الكلام المستغني الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لأنه قد استقلّ لفظاً ومعنى، وبذلك يشكّل وحدة تبليغية تتمّ بها الفائدة للمخاطب، أي يستفيد بها.

لاحظنا أنّ لفظة "الكلام" كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه وستبقى هذه اللفظة دالّة على هذا المعنى حتى عند بعض المتأخرين، وذلك مثل ما ابتدأ به ابن أجروم مقدمته : "الكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع". وقال ابن جني قبله بقرون : "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه نحو : ... زيد أخوك، وقام محمد ... وصَهْ ومَهْ و أُفٍّ" (الخصائص، 17/I)[4].

ونلاحظ أيضاً أنّ وظيفة هذه الوحدة هي إعلام الخاطب بشيء يحسب المتكلم أنه قد جهله. وسيبويه يلحّ على ذلك خلافاً لكلّ من جاء بعده الذين خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية، وبين الدلالة على معنى وهو شيء آخر غير الإفادة (وابن جني نفسه يقول : "مفيد لمعناه" على ما اشتهر في زمانه).

وعلى هذا الأساس فأقلّ ما ينحلّ إليه الخطاب من الوحدات ذوات معنى وفائدة هو هذا الكلام المستغنى وعلامته صحّة أو حسن الوقف

4. لا شكّ أنّ الذين وضعوا المصطلح "جملة مفيدة" أرادوا أن يخصصوا هذا المفهوم بلفظ لا يدلّ على شيء آخر غيره. إذ لفظة "كلام" قد تدلّ على استعمال الأفراد للغة معيّنة ويقابله بالفرنسية LANGAGE وPAROLE.

عليه من قبل المتكلم وهذا ما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة مثل "كان عبد الله". وسنرى أن هذا يقال فقط بالنسبة إلى الكلام التام غير المحذوف منه.

التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية :

إنّ سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصّة لا يتفطن إليها إلاّ الأفذاذ من النحاة مثل السُهيلي والرَضي الاستراباذي. ومن أهمّ المبادئ التي بُنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للّغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى أي ما يخصّ اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية. إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى (انظر في ذلك الخصائص ودلائل الإعجاز). وقلّ من انتبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسبّبه التخليط بين هذين الجانبين من التحليل. فكلّ منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصّة به ومبادئ وقوانين لا تمتّ بسبب إلى الجانب الآخر.

فأكبر دليل على سلامة هذا التصوّر وفساد التخليط بين الجانبين هو عجز النحويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف، فهناك أكثر من 10 تحديدات للاسم قال عنها ابن فارس : "هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته وما أعلم شيئاً ممّا ذكرته سلم من معارضة" (الصاحبي، 51). والسبب في ذلك هو الخلط الذي ذكرناه،

فالاسم وكذلك الفعل يمكن أن يسلم تحديده من المعارضة إذا عيّن المحدّد الجانب الذي يتمّ فيه تحديده ثمّ عيّن بعد ذلك النوع من الأسماء، فالاسم من حيث معناه أي من حيث دلالته على معنى هو لفظ يدل على شيء لا يكون حدثاً مع زمان في مقابل الفعل الذي يدل عليه، ثمّ هناك الاسم المطلق والاسم المضارع للحرف والفعل. فالاسم المطلق يدل على ذات أي على كل شيء يصحّ الإخبار عنه. أمّا الاسم الشبيه بالحرف أو الفعل فهو الذي يدلّ على معنى من معاني النحو كالظرفية، وذلك مثل : "إذا" و"حيث"، أو الاستفهام مثل : "مَن" و"أي"، أو كلاهما مثل : "أين" و"متى" الخ. فهذه أسماء لأنها لا تدلّ على حدث إلاّ أنها بمنزلة حروف المعاني من حيث الوظيفة الدلالية والإفادية. أمّا من الجانب اللفظي الصوري فالاسم كلمة (أي عنصر) يصلح أن تدخل عليه حروف الجر والتنوين والإعراب ويمكن أن يضاف وأن يوصف، وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم وعدم تمكّنه (من احتماله يمينا وشمالاً لهذه الزوائد)، هذا في مستوى الإفراد. أمّا في مستوى التركيب فالاسم هو ما تعمل فيه العوامل، ويكون مبتدأ ومبنياً عليه أو فاعلاً أي يكون في موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف. ومن هذا الاعتبار يختلف الاسم الشبيه بالحرف عن الحرف لأنه لا يأتي أبداً في موضعه، فمن حيث اللفظ وصورته "إذا" و"أي" ليست حروفاً أبداً وإن كانت في الجانب الوظيفي الدلالي أقرب إلى أشباه الحروف (وسنرى فيما يلي ما يترتب من ضرر على هذا التخليط في مستوى التراكيب).

الكلام كخطاب اي كحدث إعلامي (يحصل في وقت معيّن ومكان معيّن) :

إنّ الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقلّ ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف، ويمكن أن يحلل -كما فعله سيبويه- إلى مكوّنات قريبة، على حدّ تعبير علماء اللسانيات، تكون خطابية لا لفظية صورية أي عناصر لكلّ واحد منها وظيفة دلالية وإفادية. وهذه العناصر في الحقيقة عنصران : المسند والمسند إليه. قال سيبويه : "هما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً" (الكتاب، 6/I). ويقول السيرافي في شرحه: "فيه اربعة أوجه: أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه: المحدث عنه وذلك على وجهين : فعل وفاعل كقولك : "قام زيد" و"ينطلق عمرو"، واسم وخبر كقولك : "زيد قائم" و"إنّ عمراً منطلق"، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم والمسند هو الفعل وخبر الاسم المسند إليه هو الفاعل والاسم المخبرعنه" (شرح الكتاب، 74/I ظهر) [5].

وعلى هذا الأساس فإنّ المسند إليه (المسند عند سيبويه) بما أنه المحدَث عنه لا يكون إلا اسماً من الناحية الخطابية، أو ما في حكمه مثل "وأن تصوموا خير لكم". ويمكن أن يكون المسند (المسند إليه عن سيبويه) اسماً أو فعلاً أو ما في حكمهما (الظرف والجار والمجرور وغير ذلك) وليس في الدنيا كلام في أيّ لغة إلاّ وفيه محدث عنه ومحدث به في أيّ شكل كان.

5- هذا صحيح على استعمال النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، ولكن سيبويه يستعمل لفظة المسند بمعنى المسند إليه والعكس.

وهذا كله يخص الجانب الخطابي اي التبليغي الدلالي. وهذا لا يمنع من ان يكون التحليل قابلاً للصياغة، فإنّ الصياغة شيء والفرق بين اللفظ والمعنى شيء آخر، إذ كلاهما قابلان للصياغة، ومثال ذلك صياغة الجملة المفيدة كخطاب إلى مكوّنات قريبة هي المسند والمسند إليه.

إنّ سيبويه لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وخاصة الظواهر المتعلقة بالتبليغ فإنّ لها قوانين خاصة يعتمد في تفسيرها على هذا التحليل للخطاب كخطاب.

يقول سيبويه : "إذا قلت : "كان زيد" فقد ابتدأت بما هو معروف عنده فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت "حليما" فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت "كان حليما" فإنما ينتظر ان تعرفه صاحب الصفة ...، وإذا قلت "كان حليم" أو "رجل"، فقد بدأت بالنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور" (الكتاب، 22/I). ويقول : "وذلك قولك" : "ما كان مثلك" ... وإنما حسن الإخبار ههنا عن المنكور حيث أردت ان تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت : "كان رجل ذاهباً"، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهِله، ولو قلت : "كان رجل من آل فلان فارساً" حسُن لأنه يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذاك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت : "كان رجل في قوم عاقلاً" لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم". (الكتاب، 26/I-27).

فمثل هذه الملاحظات كثير جداً في الكتاب، وهي تخصّ أحوال الخطاب مقترناً بأحوال المخاطب : علم المخاطب وجهله واستحالة الإخبار عن

منكور، اللهمّ إلاّ إذا احتاج الخاطب إلى تحديد هذا المنكور بأن يعيّن حلية خاصّة تميّزه عن غيره. ويمكن بالدراسة المتعمّقة لهذه الملاحظات أن تستخرج قوانين التخاطب الحقيقية، وهذا قد فعله العلماء الأوّلون[6]. هذا ولا بدّ أن ننبّه القارئ الكريم أنّ مثل هذا الكلام عن "علم الخاطب" وسائر أحواله لا يمكن ان نعثر عليه في كتب المتأخّرين. فالقواعد الجامدة -الخاطئة أحياناً- قد حلّت محلّ الملاحظات العلمية (تكلموا مثلاً عن شروط الابتداء بالنكرة فقط وبدون أن يفسّروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية معاً).

الكلام كلفظ دال له بنية (اللفظ الدال في حدّ ذاته) : إنّ الكلام المستغنى له عند سيبويه والنحاة الأوّلين صيغة لفظية خاصّة وليست هي الصيغة الخطابية المتكوّنة من مسند ومسند إليه وإلا فلمَ احتاج اولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبنى عليه؟ ولماذا احتاجوا الى تصوّر عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟ نعم قد قال سيبويه "المبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه" (الكتاب، 256/I). كانّ المبتدأ والمبنى عليه متطابقان، وكانّ التسميتين مرادفتان للمسند والمسند إليه. وليس الأمر كذلك لأنه لا فائدة على هذا، كما قلنا، في تسميتهما بالمبتدأ والمبنى عليه. فإنّ مقصود سيبويه هو أن يبيّن أنّ المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي والخطابي فإنه بمنزلة الفعل والفاعل. يقول : "فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء" (الكتاب، 6/I). وايضاً : "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ

6. مثل الرماني في شرح الكتاب.

ليبنى عليه كلام" (الكتاب، 278/I). فهناك تطابق في مستوى الخطاب، ولهذا قسّم النحاة فيما بعد الجملة إلى اسمية وفعلية، وقال المبرّد بهذا الصدد : "إنما كان الفاعل رفعاً هو والفعل بمنزلة الفعل جملة يحسُن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : "قام زيد" فهو بمنزلة قولك : القائم زيد" (المقتضب، 8/I). وهذا من حيث الإفادة لا من حيث البناء، لأنّ صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه كما سنراه. ويبيّن ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمّونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين : "زيد منطلق" فيحملون عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النواة بالزوائد، وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمّى في الرياضيات الحديثة[7] بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر ويمكن أن نمثل ذلك هكذا :

1	Ø	زيد	منطلق
2	إنّ	زيداً	منطلق
3	كان	زيد	منطلقاً

7- المعروف عن الخليل بن احمد انه كان رياضياً ممتازاً.

فالمكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ، فهذا الفراغ يسمّونه بالابتداء، ويحدّدونه بأنه التجرّد من العوامل اللفظية، وهذه العوامل هي ههنا "إنّ" و"كان"، ويعنون بالعامل اللفظ الذي يؤثر في غيره لفظاً ومعنى ويتحكّم بالتالي فيه[8]. ويقول سيبويه : "ضربت زيداً، هو الحدّ لأنك تريد أن تعمله (أي الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ : ضرب زيد عمراً، حيث كان "زيد" أوّل ما تشغل به الفعل وإنْ قدّمت الاسم (أي المفعول) فهو عربي وذلك قولك : زيداً ضربت" (الكتاب، I/41). "أول ما تشغل به الفعل" : إنّ هذه الملاحظة خطيرة جداً لأننا نعرف بذلك وبما يقوله في أماكن اخرى من كتابه أنّ عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبداً البنية اللفظية للجملة وهما، العامل والمعمول الأوّل الذي أشار إليه سيبويه بأنه أوّل ما شغل به الفعل، ثمّ يقول سيبويه : "عبد الله في : "عبد الله ماكث" يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت : كم رجلا ضرب عبد الله" (الكتاب، I/292). ويقول أيضاً : "أمّا ضربت وقتلت فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنى على المبتدأ" (الكتاب، I/393). فاتضح بهذا الكلام أن الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأنّ المفعول به يقع موقع المبنى على المبتدأ أي الخبر، فالتوازي (القياس) أو المناظر هو خاص

8- وقد ترجم الأوربيون في القرن الثالث عشر الميلادي مصطلح "عمل" العربي إلى اللاتينية regere بمعنى عمل في اللفظ الإعراب، ومنها جاءت كلمة rection في النحو الأوربي، ثمّ قلّ اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتى أحياه من جديد تشومسكي باسم Government (وهي أيضاً تسمية قديمة).

ببنية اللفظ وليس له أيّ علاقة بصيغة الخطاب. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوسّع الجدول الحملي السابق هكذا :

العامل	المعمول1	المعمول2
Ø	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسب عمرو	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا
قام	زيد	
ضرب	زيد	عمرا
ضرب	ت	عمرا

الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية) ←

عوامل لفظية ←

الأصل أو النواة →

الأصل →

عمليات تحويلية ↓

1- مفهوم المثال والحدّ : حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه وبذلك تظهر موازاة تامّة بين العناصر لأنّ إجراء الشيء على ما هو بمنزلته حتى ولو كان مختلفاً عنه تماماً يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة أي التي تشترك فيها العدد اللانهائي من الجمل، وهذا هو النوع الذي يسمّيه النحاة في مستوى الجملة ههنا قياساً ومثالاً واحداً وأصلاً تبنى عليه وتتفرّع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء والوزن (والمثال) بالنسبة للكلمة.

2- تحديد المواضع في داخل الحدّ ومحتواه : وبهذا المثال يتحدّد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل أو المعمول$_1$ شيء، ومحتواه شيء آخر، مثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء، ومحتواها شيء آخر. فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ وأخواتها أو أكثر من كلمة مثل "حسبت" وهي جملة، بل حتى عامل ومعمول$_1$ ومعمول$_2$ مثل : "أعلمت عمراً"، فكلّ ذلك عامل. وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على عنصر لجامع بينها يتضح شيء مهم جداً وهو أنّ الابتداء هو بمنزلة الفعل، وكلاهما والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة واحدة (المعمول$_1$)، وأنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به.

3- إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول$_1$ على عامله : إنّ عبارة سيبويه : "أول ما تشغل به الفعل" تستلزم شيئاً آخر وهو استحالة تقدّم المعمول$_1$ على عامله مهما كان، فإذا قدّم محتواه تغيّرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي) : قام عبد الله - عبد الله قام. وقد برع المبرّد في البرهنة على هذه الحقيقة. يقول : "فإن زعم أنه إنما يرفع "عبد الله" بفعله فقد أحال من جهات منها أنّ "قام" فعل ولا يرفع فاعلين إلاّ على جهة الإشراك (العطف) ... فكيف يرفع عبد الله وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بانّ لك وذلك قولك : "عبد الله قام أخوه"، فإنما ضميره في موضع "أخيه"، ومن فساد قولهم أنكّ تقول : "رأيت عبد الله قام" فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى

الضمير على حاله" (المقتضب، IV/ 128). ويظهر كل هذا بوضوح إذا قمنا بنفس العمليات الحملية :

قام	عبد الله	-	-
Ø	عبد الله	قام	Ø
Ø	عبد الله	قام	اخوه
رايت	عبد الله	قام	Ø

4- ومن ثمّ جواز التقديم والتاخير ما عدا المعمول1 بالنسبة إلى عامله وفي حدود معيّنة: فهذا خاصّ بمستوى التراكيب المفيدة أي الجمل، ولا يحصل هذا إطلاقاً في المستويات التي هي تحتها (كاللفظة والكلمة)[9] ويمكن أن تعرف العناصر الثلاثة بفضل الاستقرار الخاصّ بالمعمول الأوّل، وبعلامات الإعراب التي هي نتيجة لتأثير العامل[10].

---

9. مفهوم اللفظة لا سبيل إلى العثور عليه إلاّ في كتاب سيبويه وعند النحاة الذي فهموا جيّداً الكتاب. ولا يسمّيها سيبويه هكذا بل يقول : "الكلمة للفردة وما بمنزلتها". واهمّية هذا المفهوم على قدر اهمّية الجملة (الرّضيّ هو الذي سمّاها لفظة). وتطرّقنا لهذا الموضوع في الكثير من مقالاتنا مثل : النظرية الخليلية وعلاج اللغات على الحاسوب. المؤتمر الثاني في اللغويات الحاسوبية. الكويت، 1988م.

10- امّا ما اتى به ابن مضاء الأندلسي من نقد لمفهوم العامل فلا يعتدّ به لأنه هو النحوي الوحيد من بين اكثر من الفي نحوي ذكرهم السيوطي في كتابه البغية وقف هذا الموقف السلبي إزاء النحو العلمي وخاصّة القياس. وقد اراد بذلك ان يطبّق على النحو العربي ظاهرية ابي داود وابن حزم. وقد تحمّس بعض المحدثين لهذا الراي فلم يوفّقوا لأنّ علوم اللسان لا تكتفي بالوصف الساذج للغة، بل تتجاوزه إلى التفسير العلمي. واتفق ان ظهر هذا التحمّس مع ظهور اللسانيات الوصفية في الغرب، واهتمّ بعضهم بها، وهو رد فعل ضد النحو التقليدي الغربي الذي لا يميّز بين النحو التعليمي والنحو العلمي، وابتعد عن التصور الأوّل الأصل.

5- تكوّن هذه العناصر التركيبية النواة الثابتة ؛ وهي بدورها وبهذه الصفة يمكن أن تدخل عليها عناصر أخرى زائدة قابلة للتقديم والتأخير وهي عناصر التخصيص لفظاً ومعنى مثل الزوائد في داخل النواة و"إنّ" و"كان" وغيرهما.

وهذه المخصّصات هي جميع المنصوبات التي تأتي زائدة، وجزء منها باعتبار الخطاب والإفادة يسمّى فضلة لأنها تأتي بعد المسند والمسند إليه. فالمفعول به من حيث البنية اللفظية يأتي في موضع المعمول2، فهو غير زائد بل جزء من النواة اللفظية، وهو فضلة في الإفادة. وهذه الزوائد على النواة اللفظية هي الحال والتمييز كمعمول زائد للفعل لا الاسم مثل: "طاب زيد نفساً" و"عشرون درهما" والظرف والمستثنى المنصوب فقط والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول المطلق.

ونشير ههنا إلى أنّ الجمل ذات التركيب المزدوج مثل الشرط وجوابه وما بمنزلتهما (أمّا، إذا الخ) والاستفهامية وغيرهما هي أيضاً تمثل بصيغة تندرج تحتها هذه الصيغة الأولية، ونأسف لعدم إمكان عرضها على القراء الكرام[11].

فهذه الصياغة تخصّ، كما قلنا، لفظ الجملة لا الجملة كخطاب، وكلا النظرتين ضرورية. ثمّ إنّ التخليط بينهما أو بالأصح تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخصّ الإفادة غلط فادح، وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ لا ينبغي أن تفسر باللجوء إلى اللفظ، لأنّ اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي. وهذا المعنى نفسه قد يدل أو

11. وقد أطلنا الكلام في ذلك وفي جوانب أخرى هامة في النظرية الخليلية في كتابنا : علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.

يلزمه كما يقول عبد القاهر الجرجاني معنى آخر، فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته.

وهذا قد تنبّه إليه علماؤنا القدامى. قال بهذا الصدد صاحب بدائع الفوائد : "إذا قلت : على زيد دين، فإنك تجد هذا الكلام في قوة قولك: زيد مِديان، أو مَدين، فمحط الفائدة هو الدَّين وهو المستفاد من الإخبار فلا تنحبس في الأوضاع وتقول : على زيد، جار ومجرور، فكيف يكون مبتدأ، فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة"[12] فليس المقصود الإخبار عن الدَّين، بل عن زيد. فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن الفكرة ههنا، فإنها ليست خبراً في الحقيقة وإنما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة. فهذا حقيقة الكلام، وأمّا تقديره الإعرابي النحوي فهو أنّ المجرور خبر مقدّم والنكرة مرفوعة بالابتداء" (بدائع الفوائد، II/148-149). وهو مأخوذ من كتاب نتائج الفكر للسهَيلي.

فحقيقة الكلام يعني بها الكلام في ذاته أي كخطاب لا من حيث بنية لفظه، وأمّا هذه البنية اللفظية فيعبّرعنها مرّة بترتيب اللفظ، ومرّة أخرى بالتعبير : "الإعرابي النحوي"، ويمكن أن يعبُر بالفرنسية عن الأول ,Communicationnel Réalité du discours والثاني Sémiologico-grammatical ، وقد يعبّر سيبويه عن الأوّل باللفظ اختصاراً في مقابل المعنى، ولا يريد ههنا بالمعنى مدلول اللفظ الأصلي، أي للوضوع له، فهذا يدخل في ميدان اللفظ Sémiologique بل يريد بذلك دلالة الحال أو الدلالة العقلية أو أي دلالة غير اللفظ. ويسمّيه العلماء العرب

12- وعلى هذا فالمبتدأ ليس دائماً هو للخبر عنه، أي المسند إليه.

(لازم المعنى). فهذا يخص الـ Sémantique أي المعنى في ذاته لا كمدلول اللفظ، وبالنسبة إلى اللفظ الدال عليه. والفرق بينهما كالفرق بين النحو والبلاغة[13].

اللفظ الدال والمعنى المدلول عليه باللفظ في الوضع والاستعمال : إنّ هناك ميزة أخرى لسيبويه لا تقلّ أهمية عمّا ذكرناه، وهو شيء تجاهله ولم يهتم به المتأخّرون من العلماء وكذلك المحدثون، ألا وهو اهتمامه الكبير هو والنحاة الأوّلون بالاستعمال الحقيقي للّغة والرصد لتصرّفات الناطقين في التخاطب العفوي ومن ثمّ لأوضاع اللغة، وذلك إلى حدّ بعيد جداً : بالتقديم والتأخير والقلب والحذوف الكثيرة والاختزال والاختلاس وإضمار المبتدأ والخبر، وغير ذلك ممّا كثر مجيئه في الكتاب. وسنتعرّض هنا فقط للجملة المفيدة وما يطرأ عليها من تغيير في واقع الاستعمال إذ هناك تغييرات عديدة تصيب اللفظة والكلمة وأصوات اللغة.

يتكلم سيبويه عن مستوى من التعبير المستخفّ يسمّيه : "سعة الكلام والاختصار" ويكثر من ذكر هذا المستوى، وخاصّة في أبواب المنصوبات، ويمثل له بأمثلة كثيرة جداً بما سمعه هو بذاته من أفواه العرب أو ممّا رواه شيوخه الثقات. وهذا النوع من التعبير غير موجود غالبا[14] إلاّ بعض

13- إنّ هذا التمييز العلمي الموضوعي لا نجده إطلاقاً في اللسانيات الغربية اللهمّ إلا في نظرية جانيوبان الفرنسي. وقد اكتشف ذلك برصده لمدّة عشرين سنة للمصابين بأمراض الكلام، فبيّن أن من تلك الآفات ما يصيب القدرة على التركيب، ومنها ما يصيب القدرة على استبدال مفردة بأخرى بقصدها ومعرفة معانيها.

14- كذلك هي ميزة هامّة للمتقدّمين من العلماء، أمّا المتأخرون فيكتفون من الشواهد بما حفظ عن ظهر قلب، مثل الشعر والقراءات القرآنية وبعض العبارات التي تجري مجرى الأمثال. أما هذه العبارات العفوية التي تكتب ولا تحفظ فلا سبيل إلى وجودها إلاّ في زمان الفصاحة اللغوية. وقد ذكر بعضها ابن مالك وابن هشام في بعض الأبواب مثل بابي التنازع أو الاشتغال (نقلاً عن القدامى).

الاقتباسات والروايات في الشواهد التي يذكرها المتأخرون من النحاة لسبب واضح وهو عدم وجود من تؤخذ منه اللغة بعد القرن الرابع الهجري لذهاب السليقة.

الإجراء على الموضع : يقول سيبويه : "هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك : "ليس زيد بجبان ولا بخيلاً" و"ما زيد باخيك ولا صاحبَك" والوجه فيه الجر" (الكتاب، 33/I) أي الأصل والقياس النحوي يوجب الجر ولكن الاستعمال الحقيقي (السماع) جاء منه ما يخالف ذلك، وإذا كثر صار أصلاً آخر. يقول ابن جني: "إنّ السماع يبطل القياس" إذا لم يرد في الاستعمال (ما يؤيّد القياس). ويقول أيضاً : "وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا : هذا جحرُ ضبٌ خربٍ" (وهذا يذكره بعض المتأخرين لشهرته) فكيف ما يصح معناه (الكتاب 34/I). وقد يتفق أن يمتنع هذا الإجراء أوّلا لعدم وجوده في الاستعمال، ثمّ لأنه يخلّ باللغة مثل قوله : "ولو قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا، كان النصب ليس غير، ولا يجوز حمله على ما لأنّ عندنا لا تستعمل إلاّ ظرفاً".

انشغال الفعل بضمير وإجراء الظرف هكذا : وسمع سيبويه العرب تقول : "زيد ضربت"، و"زيد ضربته" (وعلى مثاله) و"يوم الجمعة القاك فيه"، و"يوم الجمعة آتيك"، برفع "يوم" ونصبه. فالأوّل هو الحد، أمّا النصب فقد جاء في الاستعمال بالنصب مع وجود الضمير.

إعمال الأفعال الناسخة وإلغاؤها : "وتقول : "زيد اظنه ذاهباً"، ومن قال : "عبد الله ضربته" نصب فقال : عبد الله اظنه ذاهباً. فإن الغيت قلت : "عبد الله اظنّ ذاهب"... وكلّما اردت الإلغاء فالتاخير أقوى وكل عربي

جيّد" (الكتاب، I/61). ويريد سيبويه أنّ كلا المثالين مستعمل عند العرب ولا يريد من كلمة (جيّد) إلاّ هذا خلافاً لما قد يعتقده بعضهم من تدخّل سيبويه في الحكم على كلام العرب بالحسن والقبح تعسفاً.

الحذف والإضمار للاختصار أو لعدم المخاطب رؤية الحال : قال : "كما يقال إذا ذكر إنسان شيئاً قال الناس : زيد وقال الناس : أنت" (الكتاب، I/71). قال تعالى "طاعة وقول معروف" (سورة محمد، 21). فهو مثله : فامّا أن يكون أضمر الاسم (المبتدا) وجعل هذا خبره كانه قال : "أمري طاعة وقول معروف"، أو يكون أضمر الخبر فقال : "طاعة وقول معروف" أمثل، ويقول وذلك قولك : "متى سيرَ عليه؟" فيقول : مقدم الحج وخفوق النجم ... فإنما هو زمن مقدم الحج وحين خفوقه، ولكنه على سعة الكلام والاختصار ... وإن رفعته اجمع كان عربياً كثيراً" (الكتاب، I/ 114). ويقول : "وحذفوا كما قال : "حينئذ الآن"، وإنما يريد حينئذ واسمع الآن"... وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما تقول: لا عليك" (الكتاب، I/114). و"تقول: "سير عليه ذا صباح"، اخبرنا بذلك يونس عن العرب إلاّ انه جاء في لغة لخم مفارقاً لذات امرى وذات ليلة" (الكتاب، I/115). ويقول : "اقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب ... وذلك انه رأى رجلاً في حال قيام أو في حال قعود فاراد أن ينتبه فكانه لفظ بقوله : أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل" (الكتاب، I/171). ويواصل : "وحدثنا بعض العرب أنّ رجلاً من بني اسد قال يوم جبلة واستقبله بعير اعور فتطيّر منه

فقال، يا بني أسد : أعور وذا ناب" (الكتاب، I/172). ويقول : "وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له، كيف اصبحت؟ فيقول : حمدً لله ... كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر" (الكتاب، I/161). ومثله قول العرب : "من أنت زيد؟ أي ومن انت كلامك زيد؟ فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب" (الكتاب، I/ 162).

وهكذا لا يزال سيبويه يبهرنا بكثرة ما يرويه من كلام العرب محاولاً دائماً أن يفسّره بالنسبة للحدّ والأصل. وبذلك يظهر الفرق الشاسع بين هذا العمل الوصفي التفسيري في الوقت نفسه وسيختفي نهائياً من النحو، وبين هذا الذي سيصير سرد قواعد جامدة مع الاكتفاء بشاهد قرآني أو شعري واحد في الغالب.

أ- المصادر والمراجع باللّغة العربيّة

ابن اجروم، مقدمته، (مخطوط).

الأخفش (ابو الحسن سعيد بن مسعدة)، كتاب القوافي، تحقيق احمد راتب النفاخ، مطابع دار القلم، بيروت، 1394هـ- 1974م.

ابن الأنباري (أبو البركات)، نزهة الألباء، تحقيق ابراهيم السامرائي، بغداد، 1970م.

ابن إياس (جمال الدين)، شرح الفصول [الخمسين]، مخطوط دار الكتب، القاهرة، 1253 نحو.

الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمد رشيد رضا، القاهرة، 1335هـ.

ابن جني (ابو الفتح عثمان)،

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1386هـ- 1389هـ.

- للنصف (شرح تصريف للازني)، تحقيق إ. مصطفى، القاهرة، 1952- 1956م.

ابن الخشاب، المرتجل في شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة، سورية، 1392هـ- 1972م.

الرضي الاستراباذي،

- شرح الشافية، تحقيق م. نور الحسن وآخرون، القاهرة، 1939م.

- شرح الكافية، اسطنبول، 1275هـ.

الرماني (ابو الحسن)، شرح كتاب سيبويه، معهد المخطوطات العربية، الجامعة العربية، رقم 85-88 نحو.
الزجاجي (ابو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1378هـ- 1959م.
ابن السراج (أبو بكر)،
- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، 1985 (3أجزاء).
- للوجز، تحقيق م. الشومي وآخرون، بيروت، 1385هـ- 1965م.
السهيلي (ابو القاسم)، الأمالي، تحقيق م. البناء، القاهرة، 1390هـ- 1970م.
سيبويه (ابو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، طبعة بولاق، 1316هـ- 1317م.
السيرافي (ابو سعيد)، شرح الكتاب، معهد المخطوطات العربية من 79 إلى 88. الأجزاء I-II -VI -VIII مخطوطة مكتبة سليم آغا، اسطنبول، رقم 1158- 1161/ الجزء III معهد المخطوطات العربية، الجامعة العربية : 7982. 84.-82، 84.
السيوطي (جلال الدين)، بغية الوعاة، تحقيق م. ابو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1384هـ- 1964م.
ابن الشجري، الأمالي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1920م.
عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العربي ومنطق ارسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، المجلد1، 1964م.
ابن فارس (احمد)، الصاحبي، مطبعة السلفية، القاهرة، 1328هـ- 1910م.
ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، القاهرة، دون تاريخ.

ابن مالك (الطائي)،
- الألفية (مع شروح الأشموني وحاشية الصبان)، تحقيق م. حسين أحمد، القاهرة، 1366هـ- 1947م.
- تسهيل الفوائد وتكملة المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، 1388هـ- 1968م.
المبرد (ابو العباس)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1385هـ- 1388هـ.
ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1366هـ- 1947م.
ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق م. محمود عبد الحميد، ط3، 1365هـ- 1946م.
ابن ولاّد، كتاب الانتصار (مخطوط)، دار الكتب، تيمورية، 705 نحو.
ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة، دون تاريخ.
ناظر الجيش (محمد بن يوسف)، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط، رقم 103.

ب- المراجع باللّغات الأجنبيّة

A. **Martinet**, Eléments de linguistique générale, A. Colin, Paris, 1960, 2[e] ed., 1967.

A. **Hadj-salah**,

- La notion de Syllabe et la théorie cinético- impultionnelle des phonéticiens arabes, al-Lisāniyyāt, Institut de Linguistique et de Phonétique, Université d'Alger, Vol.1, n1, 1971, pp. 63-83.
- Linguistique arabe et linguistique générale -Essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-arabiyya-, Paris-Sorbonne, 1979.

C. F. **Hockett**, A Manual of phonology, Bloomington, 1955.

D. G. **Hays**, Research Procedures Machine Translation.

D.G. **Hays**, Grouping and Dependency Theory.

E. **Reifler**, Mechanical Translation,1961.

J. Gagnepain, La neurologie et le langage, Perspectives psychiatriques, 49, 1974.

J. Cantineau, Sur le classement des oppositions, Word, 1955.

J.P. Désclés, Traduction automatique: respecter d'abord la linguistique, Informatique, N164, pp.66-77.

Kulagina and **Mel'čuk**, Problems of Cybernetics; (Machine Translation from French into Russian), Pergamon Press.

L. Bloomfield, Language, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1933.

L.TESNIERE, Eléments de syntaxe structurale, Paris, 1959.

N. CHOMSKY,

- Aspects of the theory of Syntax, M.I.T Press, Cambridge, U.S.A, 1965.
- Syntactic Structures, Mouton, La Haye, 1957.
- Three Models for the Description of Language, IDT, Transaction on Information Theory II-2 , 1956, pp. 1113- 1241.

Ch. Thurot, Notices et extraits de divers manuscrits pour servir à l'histoire des doctrines grammaticales au Moyen Age, Paris, 1868.

R. WELLS, Immediate Constituents, Language, 23, 1965, pp. 1-11 (trad. Franç.dans langages, 20 (1970)).

S. MARCUS, Linguistica mathematica, Bucarest, 1963.

SALKOFF, Analyse syntaxique du français. Grammaire en chaînes.

SHANON, The Mathematical Theory of Communication, Urbana, 1949.

V. YNGVE, Framework for Syntactic Translation.

Z. HARRIS,

- Distributionnal Structure, Word, 1954, pp.16-146.
- Methods in structural Linguistics, Chicago, 1951.
- String Analysis Sentence Structure, La Haye, Mouton, 1962.

فهرس الموضوعات

I- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي

II- المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب

III- الجملة في كتاب سيبويه